المقتطف اليومي

(أخبـــار ـ تقـــارير ـ مقـــالات)

الخميس ـ ٢٠١٩/٣/٢١م
١٥/ رجب/ ١٤٤٠هـ

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

رسائل عملية "ساخنة" بين غزة وتل أبيب تشير إلى تعثر جهود تطبيق باقي تفاهمات الهدوء	القدس العربي	٣
الجهاد اختارت المحافظين وتوضح لـ معا أهمية الخطوة	وكالة معا	٥
تحوّلات بيئة المقاومة في الضفة الغربية: مطاردة عمر أبو ليلى نموذجاً	العربي الجديد	٥
عباس مهاجماً «حماس»: ظلاميون باعوا المقاومة	الشرق الأوسط	٨
«صفقة القرن»: السعودية على خطّ «تبادل الأراضي»!	الأخبار اللبنانية	٩

شؤون عربية:

فورين بوليسي: المعركة ضد الأسد "انتهت".. ونذر ٣ حروب جديدة بالأفق	سكاي نيوز عربية	١٠
هل ألغى بوتفليقة الانتخابات وسحب ترشحه قبل توجهه إلى سويسرا؟	الأناضول التركية	١٢

شؤون إسرائيلية:

صحيفة عبرية: ترتيبات عربية دولية بشأن قطاع غزة تشمل تجريد التنظيمات من الأسلحة	وكالة سما	١٣
مسيرة العودة المليونية: الاحتلال يحشد مئات القناصة ويضاعف قواته	عرب ٤٨	١٤
إجماع بالكيان: التنظيمات تُقرِّر قواعد اللعبة وردع إسرائيل للمُقاومة بالقطاع تمّ استنفاده	رأي اليوم	١٥
أمريكا تعترف بسيادة إسرائيل على الجولان الأسبوع المقبل	أسوشيتد برس	١٧

شؤون دولية:

مترجم: شيطان في أمريكا وبطل في إيران.. لكن من هو قاسم سليماني فعلًا؟	ساسة بوست	١٨
فريدمان: الشرق الأوسط القديم ينهار.. فما بديله؟	عربي ٢١	٢١

المقالات والدراسات

أخرجوا قطاع غزة من أزمته الراهنة	منير شفيق	٢٤
عندما تحاصر حماس نفسها	إبراهيم فريحات	٢٦
«مسيرات العودة» وقمع جماهيرها	عوني صادق	٢٩
القمع في غزة وإعلان نتنياهو بأن لا دولة فلسطينية ستقوم	فايز رشيد	٣١
المصالحة الفلسطينية ... عوامل الفشل المتكرر (تقدير موقف)	أشرف أبو خصيوان	٣٤
كيف تواجه السياسة الفلسطينية التوجه العالمي اليميني؟	عماد شقور	٣٨
إشكالية البحث عن مخرج من الاستعصاء الفلسطيني	عريب الرنتاوي	٤١
أوراق فلسطينية	عبد المنعم سعيد	٤٣
التحوّل في سياسة التخطيط الإسرائيلية تجاه المجتمع العربي!	عروة سويطات	٤٦
المشهد الانتخابي: تحالفات الدقيقة التسعين!	برهوم جرايسي	٤٩
تحركات بومبيو في المنطقة	د. عامر سبايلة	٥٣

رسائل عملية «ساخنة» بين غزة وتل أبيب تشير إلى تعثر جهود تطبيق باقي تفاهمات الهدوء

القدس العربي - ٢٠١٩/٣/٢١

تؤكد الأوضاع الميدانية على الأرض في حدود قطاع غزة الشرقية أن جمودا أصاب الجهود الرامية لإعادة تطبيق تفاهمات التهدئة التي ترعاها مصر، خاصة مع تأخر وصول الوفد الأمني المصري إلى غزة، من أجل الإشراف على عملية تطبيق التفاهمات التي لها علاقة بتحسين الوضع المعيشي للقطاع المحاصر، بعد أن غادرها يوم الخميس الماضي.

وبات واضحا أن إسرائيل على خلاف ما نشر مؤخرا عقب اجتماع المجلس الوزاري المصغر، تتلكأ في تطبيق الشق الأول من التفاهمات التي يتوجب أن تنفذ في غضون أسبوعين، وتنتهي مدته مع نهاية الأسبوع الحالي.

وكان من المفترض أن يتم خلال المرحلة الأولى من التفاهمات، التي أعيد العمل فيها مطلع الأسبوع الماضي، بعد زيارة وفد أمني مصري رفيع إلى كل من غزة وتل أبيب، زيادة مساحة الصيد في غزة، وتخفيف القيود الإسرائيلية على تصدير المنتجات من غزة، وكذلك تخفيف القيود على السلع التي يمنع الاحتلال دخولها لغزة، والبدء في مشاريع إغاثة عاجلة لمساعدة السكان.

وخلافا لتوزيع مساعدات مالية من دولة قطر لـ ٥٥ ألف أسرة، بواقع ١٠٠ دولار للأسرة الواحدة، لم تنفذ إسرائيل باقي التفاهمات، رغم كشف تقارير إسرائيلية مطلع الأسبوع الحالي، أن المجلس الوزاري الأمني المصغر برئاسة بنيامين نتنياهو، قرر استئناف المحادثات عبر الوسطاء مع حماس في غزة، وذلك من أجل منع التصعيد قبل الانتخابات.

وأشار وزيران شاركا في الاجتماع إلى أن نتنياهو وقادة الجيش والأجهزة الأمنية أطلعوا الوزراء على بعض المعلومات بعد الهجوم الصاروخي على تل أبيب، وقال الجيش إن إسرائيل ستعود إلى المحادثات مع حماس بوساطة مصر.

وبما يدلل على تأخر إسرائيل في تنفيذ هذه التفاهمات لم يقم الوفد الأمني المصري الذي كان يتوقع وصوله إلى غزة مطلع الأسبوع الحالي، بجولته حتى اللحظة، وهو أمر يشير إلى عدم حصوله على وعود ملموسة من جهة إسرائيل، لينقلها إلى حركة حماس في غزة، تدلل على نية الأولى استمرار العمل بتفاهمات الهدوء، خاصة بعد وساطة مصر في وقف التصعيد العسكري ومنع انجراف الأمور إلى حد الحرب، بعد إطلاق صواريخ من غزة على تل أبيب مساء يوم الخميس الماضي، تردد أن إطلاقهم جاء بطريق الخطأ.

جاء ذلك بعد أن أعلن سهيل الهندي عضو المكتب السياسي لحركة حماس، في تصريحات نقلها موقع صحيفة «الرسالة» المقربة من الحركة، مطلع الأسبوع الحالي، أن هناك «مؤشرات إيجابية» من الوسيط المصري الى رغبة دولة الاحتلال الالتزام بالتفاهمات، وذلك قبل أن تعود إسرائيل في التلكؤ في التنفيذ من جديد.

وفي إشارة الى وصول الرد الإسرائيلي العملي على عدم تطبيق التفاهمات، إلى قيادة حركة حماس في غزة، قررت الوحدات العاملة في «مسيرات العودة»، العودة للعمل لـ «إرباك الاحتلال الإسرائيلي على الحدود الشرقية للقطاع».

وحدات الارباك تتوعد

وقالت وحدات الارباك في مؤتمر صحافي إن جميع عناصرها ستعمل بكل ما أوتيت من قوة، وبكل الوسائل المتاحة، وطالبت المواطنين في قطاع غزة، بـ «الانخراط في هذه الوحدات، والمشاركة في كل الفعاليات»، في ظل استمرار الاحتلال التنصل من الالتزام بالتفاهمات التي رعتها مصر.

وتشمل هذه الوحدات كلا من «وحدات الإرباك الليلي» و»وحدات البالونات الحارقة»، و»وحدات الكاوتشوك»، و»وحدات قص السياج» وهي وحدات تستخدم «الوسائل الخشنة» في فعالياتها، وقد توقفت بشكل كامل قبل أسبوعين، بناء على الوساطة المصرية، لكنها عادة للعمل من جديد على مدار ثلاثة أسابيع، بسبب تلكؤ إسرائيل السابق في تطبيق تفاهمات التهدئة.

وشهدت الأيام الماضية عودة عمل هذه الوحدات بشكل محدود، ضمن رسائل الإنذار لإسرائيل، قبل أن تقرر توسيع نشاطاتها بالشكل الذي كانت عليه سابقا، حيث أقيمت ليل الثلاثاء فعاليات لـ «وحدات الإرباك الليلي» على طول الحدود الشرقية، فيما نظمت الهيئة الوطنية عصر الثلاثاء مسيرا بحريا، بعد أن جرى توقف هذه الفعالية مؤخرا.

والمعروف أن هذه الوحدات تسببت في إيقاع خسائر في الجانب الإسرائيلي، من خلال التهام النيران مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والحرجية، وكذلك إشعال النار في ثكنات عسكرية قرب الحدود، علاوة على تخريب وقص أجزاء من السياج الفاصل، بالإضافة إلى إرباك جنود الاحتلال ليلا على طول حدود غزة.

وفي هذا السياق، قال حازم قاسم الناطق باسم حماس، إن استمرار الفعاليات المختلفة لمسيرات العودة وكسر الحصار «يعني أن هذه المسيرات ماضية حتى الوصول لأهدافها». وأكد أن مشاركة قوى الشعب في هذه الفعاليات «يؤكد قدرة الفعل المقاوم بكل أشكاله على توحيد الصف والكلمة، كضرورة لإنجاز الأهداف الوطنية».

تصعيد إسرائيلي

وأرسلت إسرائيل رسائل تشير لعودتها إلى التصعيد، حيث قصفت طائرة استطلاع ليل أول من أمس الثلاثاء منطقة تقع شرق مدينة غزة، كما عاودت وقصفت منطقة حدودية تقع إلى الشرق من مدينة رفح جنوب القطاع.

وذكرت تقارير محلية أن الهدف كان مجموعة من الشبان المشاركين في فعاليات «الإرباك الليلي»، ولم توقع العملية إصابات في صفوف المشاركين، غير أنها دللت على السياسة التي سينتهجها جيش الاحتلال خلال الفترة المقبلة.

جاء ذلك في وقت ذكرت فيه تقارير إسرائيلية أن الجيش أصدر تعليمات جديدة للتعامل مع مطلقي «البالونات الحارقة» من قطاع غزة.

وحسب إذاعة جيش الاحتلال فإن رئيس أركان الجيش الجنرال أفيف كوخافي، طالب بتكثيف الرد على مطلقي البالونات تجاه البلدات القريبة من حدود القطاع.

يشار إلى أن تفاهمات التهدئة كان من المفترض أن يتم البدء في تنفيذ شقها الثاني الذي يشمل تنفيذ مشاريع إعمار وأخرى بنى تحتية تطال مجالات الكهرباء، في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، خاصة وأنه جرى الاتفاق على البدء بتنفيذها مطلع نوفمبر/تشرين الثاني، الذي خصص لتنفيذ المرحلة الأولى وقتها.

الجهاد اختارت المحافظين وتوضح لـ معا أهمية الخطوة

وكالة معا ـ ٢٠١٩/٣/٢١

اختتمت حركة الجهاد الاسلامي انتخاباتها الداخلية لاختيار المحافظين والاعضاء، على مستوى قطاع غزة وافرزت اصوات الناخبين من الحركة خمسة محافظين على مستوى قطاع غزة، سبعة اعضاء لكل محافظ، حيث استمرت الانتخابات الداخلية ٣ ايام.

وفي تعقيب الحركة على اهمية هذه الانتخابات التي تجرى لاول مرة، اكد د.وليد القططي عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الاسلامي لـ معا أن اهميتها تكمن في التحول داخل مؤسسات الجهاد الاسلامي وفق النظام الداخلي الجديد الذي يعتمد على الانتخابات الداخلية في مختلف مؤسسات الحركة التنظيمية من اقليم ومكتب سياسي وصولا للامين العام.

وبين القططي أن هذه العملية ترسخ مبدأ الشورى والمشاركة لكوادر وقادة الحركة في اختيار اصحاب القرار داخل الحركة، موضحا ان الانتخابات اصبحت نهجا ثابتا وليس لمرة واحدة وفق النظام الداخلي وهي عملية دورية ومتكررة داخل مؤسسات الحركة التنظيمية، موضحا أن أي هيئة قيادية يجب أن تكون ملتزمة بالمبادئ السياسية والفكرية الخاصة بحركة الجهاد.

وفيما يتعلق بمرحلة ما بعد الانتخابات، اكد د.القططي استكمال البناء الداخلي في الحركة وصولا لافضل اداء لحركة فاعلة في الساحة وفي مختلف المجالات الميداينة في الشارع الفلسطيني والتي تسعى من خلالها لنشر قيم الوطنية والمقاومة والمساهمة في مشروع التحرير والعودة والاستقلال.

تحوّلات بيئة المقاومة في الضفة الغربية: مطاردة عمر أبو ليلى نموذجاً

العربي الجديد ـ ٢٠١٩/٣/٢١

استغرق الاحتلال الإسرائيلي أقل من ثلاثة أيام للوصول إلى عمر أبو ليلى واغتياله، بعد تنفيذه عملية طعن وإطلاق النار قرب مستعمرة أريئيل يوم الأحد الماضي. كانت مسألة وقت فقط بعد أن أصبحت الضفة الغربية مكاناً غير آمن للمقاومين الفلسطينيين، إذ يتكاتف عملاء فلسطينيون يعملون مع الاحتلال بشكل مباشر أو غير

مباشر مع منظومة تكنولوجية وأمنية إسرائيلية هي الأكثر تفوقاً في الشرق الأوسط وربما في العالم، للبحث عن مقاوم واحد.

وعلى العكس من مقاومين، مثل عاصم البرغوثي وأشرف نعالوة وأحمد جرار، نفذوا عمليات مقاومة أخيراً، ووجدوا حاضنة للاختفاء والتنقل والتزود بالطعام من حركة "حماس"، لم يملك أبو ليلى هذه الحاضنة، فكانت أيام مطاردته قصيرة. وكان لافتاً من الطريقة التي تعمّد فيها الاحتلال اغتيال الشهيد أبو ليلى، وكذلك إعدام الشابين زيد نوري ورائد حمدان من مدينة نابلس مساء الثلاثاء، أنه أراد إيصال رسالة طمأنة لجمهوره، أن الضفة الغربية ما زالت تحت السيطرة الكاملة، وباستخدام كل وسائل القتل الممكنة.

وعمّ الإضراب الشامل والحداد أمس الأربعاء، محافظة سلفيت ومدينة نابلس، حداداً على أرواح الشهداء الثلاثة، فيما أصيب ثلاثة فلسطينيين من طلبة جامعة بيرزيت، أمس، بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، وآخرين بحالات اختناق، خلال مواجهات اندلعت عند المدخل الشمالي لمدينة البيرة، احتجاجاً على جرائم الاحتلال بحق الفلسطينيين.

وتعليقاً على هذه التطورات، قال الكاتب والمحلل السياسي علاء الريماوي، في تصريح لـ"العربي الجديد"، إن "عاصم البرغوثي وأحمد جرار وأشرف نعالوة كان وراءهم تنظيم قام باحتضانهم عبر توفير المكان والطعام والتنقل، أما أبو ليلى فلم تكن وراءه أي ماكنة تنظيمية، ولم يكن ينتمي لفصيل، أي أن فضاء تحركه اعتمد على براءة وعفوية، وتنقل على عاتقه، ووفق الإشارات ساعده بعض المقربين منه، وهذا النوع من التحرك يعني أن الوصول له قريب". وأضاف: "الشهيد أبو ليلى لم تكن لديه بُنية تنظيمية، ولا أستبعد أن يكون هناك جهد تتبعي لمكينة التنسيق الأمني للوصول إليه"، في إشارة إلى أن التنسيق الأمني بين الأجهزة التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة وأجهزة الاحتلال، ساعد في الوصول إليه.

ولفت الريماوي إلى أن "بيئة الضفة الغربية ما بعد ٢٠٠٧ شهدت تحوّلات جذرية فيها، إضافة إلى كونها بيئة غير آمنة للمُطارَد، وهناك اعتراف واضح بأن هناك جهداً فلسطينياً أمنياً يُبذل في ما يُعرف بالتعاون والتنسيق الأمني مع الاحتلال، وهذا له أثر كبير بالوصول إلى المطارَدين"، مضيفاً "لدينا شواهد كثيرة على أن بعض منفذي العمليات من المطارَدين إما كشفتهم الأجهزة الأمنية الفلسطينية عبر تحقيق مكثف قامت به مع الذين ساعدوهم، أو ضيّقت عليهم الموارد الخاصة بالتنقل وغيرها، وبناء على ذلك باتت هذه البيئة خطيرة"، مشيراً إلى "تصريحات سابقة من الرئيس محمود عباس حول التنسيق الأمني، وأن هناك تعاوناً مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية والأميركية للوصول إلى الذين يحاولون تعطيل العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين".

البيئة غير الآمنة للمطارَدين تساندها آلاف الكاميرات المنتشرة في الشوارع الرئيسية التي يسيطر عليها الاحتلال في الضفة الغربية، إلى جانب استيلاء الاحتلال على مئات الكاميرات للمحال التجارية والبيوت الفلسطينية للحصول على معلومات، كما أكد الخبير في الشؤون الإسرائيلية محمد أبو علان. وعن دور الكاميرات في كشف هويات منفذي عمليات المقاومة، لفت أبو علان إلى ما كتبته صحيفة "معاريف" الإسرائيلية أمس أنه "لدى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية القدرات الاستخبارية والتكنولوجية لمعرفة هوية المخرب مباشرة بعد العملية...

كاميرات المراقبة تساعد كثيراً في كشف الهوية، وللكاميرات أثرها الإيجابي في اللحظات الأولى للتحقيق في مجريات العملية".

العملية الفدائية لأبو ليلى كشفت الوجه المخجل للاحتلال، إذ استخدم الفتى (١٩ عاماً) صباح الأحد الماضي، سكينة لا يتعدى ثمنها الخمسة دولارات، قتل فيها جندياً واغتنم سلاحه وأطلق النار على مستوطن فتوفي لاحقاً، وما زال آخر في وضح صحي حرج، وانسحب من المكان بأمان، ليقوم بالاشتباك مع قوات الاحتلال التي حاصرته مساء الثلاثاء "وإطلاق النار عليها بذات السلاح"، حسب ما أكد إعلام الاحتلال، أي أن اشتباكه معهم لم يتوقف حتى الرصاصة الأخيرة.

وقف جيش كامل يواجه الفتى، طائرات في السماء، ونحو أربعين آلية عسكرية، إضافة للجرافات، ولم يتمكّن الاحتلال من اغتياله إلا بعد استخدام ثلاثة صواريخ مضادة للدبابات من نوع "لاو" فجّرت المنزل الذي تحصّن فيه. واستخدمت قوات الاحتلال أسلوباً تطلق عليه "طنجرة الضغط" لاغتيال أبو ليلى، إذ حاصرت المنزل بمستعربين دخلوا القرية في سيارات بيع خضار، ثم أكثر من طائرة تحلّق على ارتفاع منخفض في المكان، وحصار للمنزل تلاه إطلاق نار كثيف وصواريخ ثم تفجيره، وبعدها استخدام الجرافات والكلاب البوليسية للتأكد من أن المقاوم قد استشهد، لتدخل بعد ذلك كله فرقة "اليمام"، وهي فرقة نخبة عسكرية خضع عناصرها لسنوات من التدريب، ليخطفوا جثمان شاب لم يختبر يوماً العمل العسكري المنظم، لعقاب عائلته.

استعراض القوة والإمعان في استخدامها لقتل الفلسطيني يتكرر كل مرة، ثم يأتي دور المستوى السياسي الإسرائيلي، كما فعل رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، مهنئاً في تغريدة له "الشاباك" وجيش الاحتلال على "الإنجاز"، ويتوعد الفلسطينيين بأن "ذراع إسرائيل الطويل يصل إلى كل من يمس بجنودنا ومواطنينا"، بعد ساعات من متابعته ورئيس "الشاباك" شخصياً عملية الاغتيال، ولكنه لا يجرؤ على عرض ما فعله أبو ليلى في مفرق أريئيل وسجلته الكاميرات الكثيرة المنتشرة هناك. وفي مكان الاغتيال، رفع أحد المسعفين أمام الكاميرات كيساً صغيراً احتوى على بقايا شعر ودماغ الشهيد قائلاً: "بصعوبة عثرنا على هذه الأشلاء من بين الركام".

بعد أقل من ساعتين على اغتيال أبو ليلى شمال رام الله، كان الاحتلال يقتل شابين في نابلس، هما حمدان ونوري، وكلاهما في العشرين من العمر، تم إعدامهما وهما في سيارتهما عبر إطلاق وابل من الرصاص عليها، ثم تجريدهما من الملابس ووضعهما في أكياس. الشهيدان قضيا إثر اقتحام مئات من جنود الاحتلال مدينة نابلس، بهدف تأمين دخول ٢٥٠٠ مستوطن إلى "قبر يوسف" شرق مدينة نابلس، للاحتفال في المقام الذي يدعي المستوطنون أنه للنبي يوسف، وجرت العادة أن يقوم الأمن الفلسطيني بإخلاء المكان وعدم الوجود في هذا الجزء من المدينة عندما يقتحمه الاحتلال والمستوطنون، تاركاً المكان لمئات من الشبان الذين يتصدون للاحتلال بصدور عارية.

الروايات اختلفت حول ما حصل، بين شاهد عيان أكد أنه بعد إطلاق الرصاص الكثيف على الشابين وهما في السيارة "تم إحضار جرافة وقامت بحمل السيارة وطحنها، فيما سُمع صراخ الشابين المصابين داخلها، وبعدها استشهدا وتم وضعهما داخل أكياس"، ورواية أخرى قالت إنه تم إطلاق الرصاص عليهما ثم سحبهما خارج

السيارة لينزفوا نحو ساعتين، فيما منع الاحتلال سيارات الإسعاف من الوصول إليهم، وأطلق النار على سيارة إسعاف اقتربت نحو ٢٠ متراً ما أدى لإصابة مسعف بشظايا، وبعد ذلك تم تحطيم سيارة الشهيدين بجرافة عسكرية.

تم اختطاف جثماني الشهيدين من الساعة الواحدة فجراً قبل تسليمهما نحو الخامسة من معسكر حوارة العسكري، وأكدت مصادر طبية لـ"العربي الجديد" إصابة كل شهيد بما لا يقل عن أربعين رصاصة، موضحة أن "الوجه هو الجزء الوحيد الذي لم يصب بالرصاص".

تسليم جثماني الشهيدين يدحض ما قاله الاحتلال من أنهما أطلقا النار عليه، لأن الاحتلال يعاقب منفذي العمليات أو مطلقي النار باحتجاز جثامينهم، حسب ما أكدت مصادر محلية في المدينة لـ"العربي الجديد". وقال مصدر طبي لـ"العربي الجديد" إن "الشهيد حمدان كان يرتدي فردة جراب واحدة في قدمه اليسرى، وعندما نزعناها كانت أصابعه وأرجله مصابة إصابات بالغة، أعتقد أن الأمر له علاقة بالجرافة التي كانت تضغط على السيارة وهما فيها".

من جهته، قال مدير محافظة نابلس مازن الدنبك، لـ"العربي الجديد"، إن "ما جرى هو إعدام وإطلاق نار من مسافة صفر، الكثير من الرصاص في الجزء العلوي من جسدي الشهيدين، وتم إخراجهما من السيارة وبعد ذلك استخدام الجرافة لسحق السيارة". وتابع: "تم استلام جثماني الشهيدين عاريين بالكامل، ووضعهما في أكياس من القصدير، وترك ملابسهما في مكان إعدامهما".

عباس مهاجماً «حماس»: ظلاميون باعوا المقاومة

«بدنا نعيش» يدعو إلى عصيان وإضراب اليوم وغداً... ومظاهرات أمام منزل هنية

الشرق الأوسط ـ ٢٠١٩/٣/٢١

هاجم الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بشدة حركة «حماس»، ووصف عناصرها بـ«الظلاميين»، في أول تعليق له على أحداث قطاع غزة التي استخدمت فيها الحركة القوة المفرطة في تفريق محتجين ضد الغلاء، وشمل ذلك إطلاق نار وتكسير أطراف واعتقالات واسعة.

وقال عباس في اتصال أجراه مع عضو «المجلس المركزي»، الناطق باسم حركة «فتح» عاطف أبو سيف، الذي اتهم حركة «حماس» بمحاولة قتله في غزة: «شرفت بلدك، ما فعلوه فيك جزاؤه إن شاء الله لمصلحة الوطن، لكن هؤلاء الظلاميين سينتهون إلى مزبلة التاريخ، وأنا دائماً أقول هكذا عمن ينشقون عن الشرعية الفلسطينية، وأمثالهم كثر، وكلهم يذهبون إلى مزبلة التاريخ».

وأضاف: «هؤلاء الظلاميون أصبحوا معروفين للناس الذين كسروا حاجز الرعب والخوف، وانتهت مقولتهم الكاذبة (نحن المقاومة)، وقد باعوا المقاومة ببضعة نقود. نعلم أن الناس قد طفح بهم الكيل ولم يعودوا يحتملون ما يفعلونه».

واتصل عباس بأبو سيف، وهو كاتب وروائي حاصل على جوائز متعددة، بعد وصوله إلى «مجمع فلسطين الطبي» في مدينة رام الله، قادماً من قطاع غزة، لتلقي العلاج، بعد تعرضه لمحاولة قتل على أيدي ملثمين أدت إلى إصابته بكسور عدة في أنحاء متفرقة من جسده.

واتهمت «فتح» حركة «حماس» بمحاولة قتل أبو سيف تحت الضرب. وأبو سيف واحد من مئات؛ بينهم ناشطون وصحافيون وحقوقيون، تعرضوا للضرب المبرح أثناء فض المظاهرات أو الاعتقالات.

واعتقلت حماس نحو ألف شخص في بضعة أيام، وفرقت أكثر من ٢٥ تجمعاً بالرصاص والهراوات، ولاحقت ناشطين في منازلهم والشوارع. وأدى عنف «حماس» الكبير إلى موجة انتقادات واسعة وغير مسبوقة ضد الحركة، لكنه نجح في كبح جماح المظاهرات التي قادها حراك «بدنا نعيش».

وأعلن الحراك أمس عن عصيان مدني وإضراب شامل اليوم الخميس، وغداً الجمعة، إلى جانب أداء صلاة الجمعة في الساحات العامة في العراء، رفضاً للاتهامات التي يوجهها خطباء ميليشيا «حماس» من على المنابر تجاه المحتجين.

وأكد الحراك أن فعالياته الاحتجاجية السلمية مستمرة، «حتى تستجيب حكومة (حماس) المسيطرة في غزة بالحديد والنار لمطالب أبناء شعبنا المشروعة». ودعا الحراك أهالي المعتقلين والمطاردين والمصابين إلى التوجه لأداء صلاة الجمعة أمام منزل رئيس المكتب السياسي لـ«حماس» إسماعيل هنية، والمطالبة بالإفراج الفوري عن أبنائهم، ومحاسبة مَن أصدر قرارات السجن والتعذيب والمطاردة، وتقديم مَن تسبب بالإصابات لمحاكمات قانونية فورية، والتأكيد على التوقف عن ملاحقة المحتجين في محافظات قطاع غزة.

كما دعا إلى البدء بفعالية «التصفير» و«قرع الأواني» من البيوت الساعة الثامنة مساء، خلال يومي الإضراب ولمدة نصف ساعة. وأكد الحراك على تحقيق المطالب الأساسية التي قام من أجلها والمتمثلة في توفير متطلبات العيش الكريم، وإلغاء جميع الأعباء الضريبية والرسوم الجمركية والتراخيص التي تفرضها حكومة ميليشيا «حماس» في غزة، والإفراج الفوري وغير المشروط عن كل المعتقلين السياسيين.

وطالب الحراك بالوقف الفوري للملاحقات «الأمنية»، «التي يتعرض لها أبناؤنا المحتجون في قطاعنا الحبيب، وتوفير الضمانات الكاملة لعدم المساس بهم، وضمان حق التظاهر السلمي للجميع». وشدد على «ضرورة تشكيل لجنة تحقيق مستقلة تحقق في كل ما تعرض له أبناء شعبنا المنخرطون في الاحتجاجات القائمة، وتقديم كل من اقترف جرماً وتجاوز القانون لمحاكمة عادلة وعلنية».

«صفقة القرن»: السعودية على خطّ «تبادل الأراضي»!

الأخبار ـ ٢٠١٩/٣/٢١

لا يقتصر حضور السعودية والإمارات، وكذلك مصر والأردن، في «صفقة القرن» الأميركية، على المباركة فقط، بل يتعدّاها إلى أدوار رئيسة في كلّ ما يرتبط بها، ومنها تمكين إسرائيل من الاحتفاظ بقدر ما تريد من

أراضي الضفة المحتلة، حتى إن كان الثمن تنازل الرياض والقاهرة عن أرض سعودية أو مصرية، وشراء الرضى بالتخلي عن فلسطين بالمال العربي!

صدر في واشنطن، أول من أمس، كتاب جديد للإعلامية الأميركية البارزة فيكي وارد، بعنوان «كوشنر وشركاؤه: الطمع والطموح والفساد». الكتاب (٣٠٠ صفحة) يحتوي على تفاصيل تتعلق بدور مستشار الرئيس دونالد ترامب، صهره جاريد كوشنر، وابنته إيفانكا، في كل ما يتعلق بالبيت الأبيض والسياسة الخارجية الأميركية. وترد فيه أيضاً تفاصيل لم تنشر إلى الآن عن «صفقة القرن» وأهدافها في إنهاء القضية الفلسطينية وفقاً للمصلحة الإسرائيلية الكاملة، بمشاركة وتمويل من الدول العربية، وفي المقدمة السعودية والإمارات. كذلك، يكشف الكتاب أن «صفقة القرن» التي أعدّها كوشنر تتضمن تنازلات من الأردن عن قسم من أراضيه لـ«الدولة الفلسطينية العتيدة»، على أن يتلقى بدوره أرضاً سعودية بديلة، لتمكين إسرائيل من الاحتفاظ بمساحة كبيرة من أراضي الضفة وضمّها إلى سيادتها.

ولا يستثني ما تسميه الخطة «تبادل الأراضي» (هذه المرة إسرائيل تأخذ من دون أن تعطي) الجانب المصري، إذ يشير الكتاب إلى أن تخلي مصر عن جزيرتَي تيران وصنافير للسعودية جاء تمهيداً للصفقة، مع التشديد على أن الخطة الأميركية لا يمكن أن تُنفذ وتصل إلى أهدافها من دون تعاون وثيق بين إسرائيل والسعودية والإمارات والأردن ومصر، وتحديداً في ما يتعلق بنظرية حلّ الصراع عبر «السلام الاقتصادي» الذي يركز على تحسين وضع الفلسطينيين ومعيشتهم، مقابل التخلي عن طموحات ومطالب إقليمية (أراضٍ) في فلسطين.

ويرد في «كوشنر وشركاؤه...» أن ما يلقيه صهر ترامب على الخليجيين يُعَدّ أساسياً في «صفقة القرن»، ومن شأنه تسهيل ولادة الصفقة وتنفيذها الفعلي. «ما أراده كوشنر... أن يقدّم السعوديون والإماراتيون مساعدات اقتصادية إلى الفلسطينيين، ومن بينها إنشاء خط أنابيب للنفط من المملكة السعودية إلى غزة، حيث يمكن بناء مصافٍ وميناء للنقل البحري، وأيضاً محطات لتحلية المياه، الأمر الذي يحسّن وضع الفلسطينيين اقتصادياً، ويعالج معدلات البطالة المرتفعة لديهم».

وكان كوشنر قد كشف في حديث لشبكة «سكاي نيوز عربية»، الشهر الماضي، أثناء وجوده في الإمارات، أنه يتوقع الكشف عن «خطة السلام» للمنطقة في ما بعد الانتخابات العامة الإسرائيلية المقرر إجراؤها في التاسع من الشهر المقبل. ولفت في المقابلة إلى أن الخطة «سياسية واقتصادية، وسيكون لها تأثير اقتصادي واسع، ليس على إسرائيل والفلسطينيين فقط، بل على المنطقة بأكملها، بما يشمل الأردن ومصر ولبنان»، ثم تحدثت الصحافة الأميركية عن ضخّ عشرات مليارات الدولارات بما يعود على هذه الدول.

فورين بوليسي: المعركة ضد الأسد "انتهت".. ونذر ٣ حروب جديدة بالأفق

سكاي نيوز ٢٠١٩/٣/٢٠

مع دخول الحرب في سوريا عامها التاسع في مارس الجاري، لا يزال بشار الأسد ممسكا بالسلطة كرئيس للبلاد، لكن هذه الحرب التي وضعت أوزارها تقريبا، نثرت بذور ٣ حروب جديدة على مدار ٨ سنوات من الصراع.

ورسمت مجلة "فورين بوليسي" الأميركية صورة قاتمة لمستقبل سوريا، لا سيما في ظل إحكام ٣ قوى رئيسية سيطرتها على جغرافيا البلاد، هي القوات السورية الحكومية، وقوات سوريا الديمقراطية وتركيا.

وذكرت المجلة أن وجود هذه القوى الثلاثة على أرض واحدة يحمل نذر نشوب ثلاثة حروب جديدة في سوريا، خصوصا أن لكل منها أجندة مختلفة تماما ويناصب بعضها بعضا العداء.

وتنقسم سوريا اليوم إلى ٣ مناطق مستقلة تقريبا، بحكم الأمر الواقع: الأولى وتخضع لسيطرة القوات الحكومية بحماية روسية ودعم إيراني، وتشكل ٦٠ بالمئة من مساحة البلاد.

أما المنطقة الثانية فتخضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية شرقي سوريا، وتشكل حوالي ٣٠ في المئة، فيما تسيطر تركيا والفصائل الموالية لها على ١٠ بالمئة من الأراضي شمالي البلاد.

وتقول "فورين بولسي" إن أكثر المناطق هشاشة بين الكيانات الثلاثة، من حيث الترتيبات الداخلية والعلاقات مع القوى الخارجية، هي المنطقة التي تسيطر عليها القوات التركية.

وعلى الرغم من الاتفاق التركي الروسي بإقامة منطقة آمنة فيها في سبتمبر ٢٠١٨، تبقى مناطق سيطرة الأتراك قابلة للاشتعال في أي لحظة، لا سيما أنها تضم فصائل متشددة مثل القاعد وجبهة النصرة.

كما أن القوات التركية تواجه هجمات متكررة في عفرين بدعم من وحدات حماية الشعب الكردية. وأشارت تقارير إلى وقوع ٢٢٠ هجوما في منطقة عفرين ضد القوات التركية والقوات المتحالفة معها بين مارس ٢٠١٨ ويناير ٢٠١٩.

أما المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية فتشهد هجمات موجه من الخارج، إذ قتل ٢٣٦ شخصا من القوات الكردية والمدنيين منذ أغسطس ٢٠١٨ في حوادث لا صلة لها بالمعارك مع تنظيم داعش.

وتلقي القوات الكردية باللائمة على تركيا في عمليات القتل التي وقعت في محافظات الرقة والحسكة ودير الزور، ومن بنيها عمليات اغتيال استهدفت قيادات كردية بارزة، وتفجير سيارات مفخخة.

وتشير المجلة إلى أن هذه المنطقة ستبقى على اشتعال دائم، في ظل تصنيف تركيا لقوات سوريا الديمقراطية على أنها امتداد لحزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا.

ومن غير المستبعد أيضا أن تشهد المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية صراعا على النفوذ بين القوات المحلية وتلك الأجنبية الداعمة لها، مثل ميليشيات حزب الله والقوات الإيرانية إلى جانب القوات الروسية.

وتوقعت "فورين بوليسي" أن يكون للسخط الشعبي على الأسد دوره أيضا في المناطق التي يسيطر عليها، بعد ٨ سنوات من الحرب أثقلت كاهل السوريين، وينتظرون حلا للمعاناة التي يعيشونها منذ سنوات.

هل ألغى بوتفليقة الانتخابات وسحب ترشحه قبل توجهه إلى سويسرا؟

الأناضول - ٢٠١٩/٣/٢١

أظهر مرسوم نشر، الأربعاء، في آخر عدد من المجلة الرسمية الجزائرية، أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ألغى انتخابات الرئاسة، وسحب ترشحه لولاية خامسة، في ٢٣ فبراير / شباط الماضي، من خلال تجميد موازنتها، قبل يوم واحد من سفره في رحلة علاجية إلى سويسرا.

وذكر المرسوم الذي اطلعت الأناضول على نسخة منه، "يلغى من ميزانية (موازنة) سنة ٢٠١٩، عشرون مليارا و ٤٧٠ مليون دينار (١٧٠ مليون دولار)" المتعلقة بنفقات الانتخابات.

ولفت المرسوم إلى أن النفقات الملغاة تتم إعادتها إلى الموازنة السنوية لوزارات الخارجية والعدل والداخلية والاتصال (الإعلام).

وحمل المرسوم تاريخ ٢٣ فبراير، وتم توقيعه من طرف رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

وكما هو معلوم، فإن نفقات الانتخابات في الجزائر تتدخل فيها أربع وزارات، هي الخارجية والداخلية والعدل والاتصال.

وفي ٢٢ فبراير، خرجت أولى المسيرات الشعبية في أكثر من ٣٠ ولاية (محافظة) جزائرية، رفضا لترشح الرئيس بوتفليقة لولاية خامسة، وتواصلت خلال الأسابيع التالية.

وفي ٢٤ من الشهر ذاته، سافر بوتفليقة في رحلة علاجية إلى جنيف السويسرية، قيل في البداية إنها قصيرة، لكنه لم يعد إلا في العاشر من مارس / آذار الجاري.

وفي ٣ مارس، تعهد بوتفليقة، في رسالة إلى المواطنين، بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة دون الترشح فيها حال فوزه بولاية خامسة، بعد أن فوض مدير حملته عبد الغني زعلان، بتقديم ملف ترشحه أمام المجلس الدستوري.

وفي ١٠ مارس، عاد الرئيس الجزائري من رحلته العلاجية.

وفي ١١ مارس (بعد يوم من عودته)، أعلن بوتفليقة إقالة الحكومة، وسحب ترشحه لولاية خامسة، وتأجيل انتخابات الرئاسة التي كانت مقررة ١٨ أبريل/ نيسان، استجابة لمطالب الشارع، وكلف وزير داخليته نور الدين بدوي، بتشكيل حكومة كفاءات جديدة.

ورغم سحب بوتفليقة لترشحه وإلغاء الرئاسيات، إلا أن ملايين الجزائريين تدفقوا إلى شوارع مدن البلاد في ١٥ مارس، في تظاهرات وصفت بالأكبر منذ بداية الحراك.

وتفاعل جزائريون مباشرة بعد صدور منشور الجريدة (المجلة) الرسمية على شبكات التواصل الاجتماعي، وخصوصا "فيسبوك".

وتساءل كثير من النشطاء إن كان الرئيس يقصد فعلا أنه لم يكن ينوي الترشح للرئاسيات، بحسب ما تضمنته رسالته في ١١ مارس، التي سحب فيها ترشحه، بالنظر إلى أن إلغاء الانتخابات في ٢٣ فبراير، وليس في ١١ مارس.

صحيفة عبرية: ترتيبات عربية – دولية بشأن قطاع غزة تشمل تجريد التنظيمات من الأسلحة

وكالة سما . ٢٠١٩/٣/٢١

كشفت صحيفة يسرائيل هيوم العبرية، اليوم عما وصفته بترتيبات عربية – دولية بمشاركة مصر وقطر والسعودية ودول خليجية وعربية، والأمم المتحدة ودول أخرى، بعلم السلطة الفلسطينية، بشأن الوضع في قطاع غزة وتطورات المستقبل القريب.

وبحسب الصحيفة – كما نقلت عن مصادر مصرية وإسرائيلية – فإن الترتيبات في مرحلتها الأولى تشمل استثمار الأمم المتحدة ودول مختلفة ملايين الدولارات لتحسين الوضع الإنساني في غزة.

ووفقا للمصادر، فإن الخطة تقترح إبقاء الشأن الداخلي في غزة لحماس والتنظيمات تحت كيان سياسي موحد لجميع التنظيمات، ويتم إبقاء الأمن في القطاع تحت سيطرة حماس.

وتتضمن الخطة تجريد غزة من كافة الأسلحة الثقيلة، والإبقاء فقط على الأسلحة الخفيفة الصغيرة وسيكون استخدامها تحت نطاق محدود، وسيخضع لآلية رقابة صارمة.

وبحسب الخطة، فإنه بالتوازي مع تجريد غزة من الأسلحة الثقيلة، سيتم رفع الحصار بشكل كامل، وسيتم تنفيذ مشاريع على نطاق أوسع في مجالات البنية التحتية والعمالة والاقتصاد والصحة والتعليم، بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول العربية منها قطر والسعودية، وبناء ممر بحري لغزة للسماح بتصدير واستيراد البضائع.

وتقول المصادر إن مصر والسلطة وإسرائيل باتوا يفهمون أن حكم حماس أصبح أمر واقع، وفي الوقت الحالي من "أجل شر أقل"، قبلت مصر وإسرائيل الواقع أن عودة السلطة لغزة مستحيلة، حتى ولو كان على حساب انهيار حكم حماس بسبب الأوضاع الداخلية، أو بسبب استمرار المواجهة العسكرية مع إسرائيل.

ووفقا للمصادر المصرية، فإن السياسة الناعمة التي تنفذها إسرائيل وتتبعها ضد غزة هي ضمن رغبتها عدم انهيار حكم حماس، وأنها تتخوف أنه في مثل هذه الحالات أن تظهر منظمات إيرانية أو سلفية.

وتعتقد إسرائيل ومصر أن مثل هذه الخطوة يمكن أن تحدث في غضون ٣ إلى ٥ سنوات، ولكن العقبة الرئيسية ستكون إقناع الفصائل بتجريدها من سلاحها الثقيل.

وبحسب المصادر، فإن مصر وإسرائيل ترى في هذه الاقتراحات أنها إيجابية، مشيرةً إلى أنه تم نقل مسودات تم صياغتها مؤخرا من فرق إسرائيلية ومصرية ونقلتها لجهات أمنية رسمية في الإدارة الأميركية.

وينتظر انتهاء الانتخابات الإسرائيلية وإفراز حكومة جديدة لتسريع مثل هذه الخطوة، وعرضها على الدول العربية والخليجية.

وقال مصدر مصري "إذا لم يثر أبو مازن والقيادة في رام الله عقبات، فسيكون من الممكن تنفيذ الخطة بالتعاون الكامل من جميع العناصر الإقليمية، مع توفير الضمانات والمساعدة من المجتمع الدولي".

مسيرة العودة المليونية: الاحتلال يحشد مئات القناصة ويضاعف قواته

عرب ٢١ . ٢٠١٩/٣/٢١

يعتزم جيش الاحتلال الإسرائيلي حشد مئات القناصة ومضاعفة عدد الكتائب التي سينشرها على طول السياج الأمني المحيط بقطاع غزة، في الذكرى السنوية الأولى لانطلاق مسيرات العودة، في الثلاثين من آذار/مارس الحالي، ما ينذر بأن الاحتلال يخطط لارتكاب مجزرة جديدة بحق المتظاهرين الفلسطينيين في "المسيرة المليونية".

وفي الوقت الذي لا يزال الاحتلال يشدد حصاره على القطاع متسببا بكارثة إنسانية شديدة، فإنه يتجاهل أيضا تقريرا صادرا عن الأمم المتحدة، في نهاية الشهر الماضي، والذي أكد على وجود أدلة على ارتكاب إسرائيل "جرائم ضد الإنسانية" في قمعها لمسيرات العودة عند السياج الأمني المحيط بقطاع غزة، العام الفائت، وشددت على أن قناصة إسرائيليين استهدفوا أشخاصا كان يظهر بوضوح أنهم أطفال وعاملون طبيون وصحافيون. وقال رئيس "اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الاحتجاجات في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، سانتياغو كانتون، إن "الجنود الإسرائيليين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني. وتشكل بعض هذه الانتهاكات جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية ويجب على إسرائيل التحقيق فيها فورا".

وذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" اليوم، الخميس، أن تقديرات جيش الاحتلال، لتبرير ارتكابه مجزرة بحق المتظاهرين، تتوقع "أحداثا عنيفة قد تخرج عن السيطرة". وأن تنتهي بسقوط عشرات الشهداء، الأمر الذي من شأنه أن يفتح جولة مواجهة عسكرية جديدة بين الفصائل في القطاع وجيش الاحتلال.

ورغم محاولة إسرائيل لاستغلال المظاهرات التي شهدها القطاع، هذا الأسبوع، ضد الأحوال المعيشية وفرض سلطة حماس ضرائب وقمع المتظاهرين والاعتداء على قياداتهم، إلا أن تقديرات أجهزة الأمن الإسرائيلية، بحسب الصحيفة، هي أن جميع المنظمات الفلسطينية التي دعمت الاحتجاجات الداخلية، "ستنضم إلى جانب حماس" في "المسيرة المليونية"، التي يتوقع الاحتلال أن يشارك فيها خمسون ألفا.

كذلك اعتبرت التقديرات الإسرائيلية أنه سيكون بالإمكان رؤية استعدادات حماس خلال مظاهرات غد، الجمعة، لمسيرات العودة، التي ستبدأ في ٢٩ من الشهر الجاري. ولفتت الصحيفة إلى حلول يوم الأرض الخالد في الثلاثين من آذار/مارس، وأن مظاهرات المواطنين العرب لإحياء هذه الذكرى ستعبر عن تضامن مع أشقائهم في قطاع غزة والضفة الغربية.

وأشارت الصحيفة إلى عودة انطلاق البالونات الحارقة من القطاع باتجاه البلدات الاستيطانية الإسرائيلية في "غلاف غزة"، في ساعات الليل.

ولفتت الصحيفة إلى أن يوم الأرض يبدأ سلسلة من أيام إحياء الذكرى الفلسطينية، ويليه يوم الأسير، في نيسان/أبريل، وذكرى النكبة في أيار/مايو، ثم ذكرى النكسة في حزيران/يونيو. "وهكذا فإن ٢٩ آذار/مارس سيفتح المسار نحو تدهور عسكري في أشهر الصيف"، حسب الصحيفة.

وتابعت الصحيفة أن الإمكانية الوحيدة تقريبا لمنع تدهور الوضع، هو تطبيق سريع للتفاهمات الجزئية التي اقترحها المصريون على إسرائيل وحماس، وأن إسرائيل وافقت على توسيع مناطق الصيد إلى عمق ١٢ ميلا في مناطق معينة قبالة ساحل غزة، ووافقت على السماح للأمم المتحدة بإدخال أموال تكفي لتشغيل ٩٠ ألف عامل في القطاع، وتشغيل خط كهرباء يزود القطاع "بحجم كبير".

وأضافت الصحيفة أن إسرائيل وافقت على اقتراح مصري بإنشاء "مناطق بنفسجية" في معبر إيرز (بيت حانون)، حيث يلتقي فيها تجار من القطاع وإسرائيل لإبرام صفقات تجارية، وزيادة عدد التصاريح للتجار للخروج من القطاع، وأن إسرائيل وافقت على فتح معبر كارني (المنطار)، ولاحقا إنشاء منطقة صناعية في معبري المنطار وبيت حانون. وبحسب الاقتراح المصري يتعين على حماس أن توافق في المقابل على استئناف استخدام "منطقة أمنية" على طول السياج وبعمق ٣٠٠ متر داخل قطاع غزة، كي لا تصل المظاهرات إلى منطقة السياج.

وختمت الصحيفة بأن إسرائيل تأمل بأنه إذا تمكن الجانبان من التوصل إلى تفاهمات كهذه، واستمرار تحويل المنحة المالية القطرية، بوتيرة ٣٠ مليون دولار شهريا، "فإن حماس ستبذل جهدا لمنع التدهور، لأن وضعها الاقتصادي سيء للغاية".

إجماع بالكيان: التنظيمات تُقرِّر قواعد اللعبة وردع إسرائيل للمُقاومة بالقطاع تمّ استنفاده ويجب القيام بعمليةٍ عسكريّةٍ لإسقاط حماس رغم الثمن الكبير الذي سيدفعه الاحتلال

رأي اليوم - ٢٠١٩/٣/٢١

ما زالت مفاعيل إطلاق الصاروخين من قطاع غزّة على مركز كيان الاحتلال تستحوِذ على اهتمام الساسة والعسكريين والأمنيين والخبراء ومراكز الأبحاث في تل أبيب، الذي يُحاوِلون سبر غور مآلات هذه العمليّة، وكيف تؤثّر على إسرائيل من الناحيتين التكتيكيّة والإستراتيجيّة، ومن خلال مُتابعة الدراسات والأبحاث وتصريحات كبار المسؤولين في الدولة العبريّة يتبيّن أنّ هناك شبه إجماع على أنّ قوّة الردع الإسرائيليّة باتت في خبر كان، وهذا الاعتراف الإسرائيليّ هو بحدّ ذاته اعترافًا بالفشل والإخفاق في "ترويض" المُقاومة الفلسطينيّة في القطاع، وبالإضافة إلى ذلك، انتقالها إلى الضفّة الغربيّة المُحتلّة، التي باتت، كما حذّرت قيادة جيش الاحتلال، أكثر من قابلةٍ على الانفجار بعد عملية (سلفيت) واستشهاد مُنفّذ العملية، بالإضافة إلى شهيدين آخرين ارتقيا في مدينة بيت لحم.

فعلى سبيل الذكر لا الحصر يقول الباحِث في مركز أبحاث الأمن القوميّ الإسرائيليّ، أودي ديكل، إنّ إطلاق الصواريخ على تل أبيب مساء ١٤ آذار (مارس) تمّ تنفيذه في ذروة جهود وساطة مصرية بين حماس وإسرائيل

حول تنفيذ المرحلة القادمة من التفاهمات بينهما، وداهم الجهات الأمنية في إسرائيل وكذلك المستوى السياسي بمفاجأةٍ مقلقةٍ.

وتابع: سواءً نُفذَّت العملية بصورةٍ متعمدةٍ أوْ نتيجة خطأ (مثلما نشر) فإنّ إطلاق الصواريخ وردّ إسرائيل عليها دلالة على أنّ حماس تُواصِل سياسة التحدّي والاستفزاز، في الوقت الذي تُسيطِر فيه على التصعيد وتُملي قواعد اللعب مع إسرائيل، وبناءً على ذلك، فإنّ إستراتيجية ردع إسرائيل لحماس والتنظيمات الأخرى التي تعمل في القطاع تم استنفادها.

وبرأيه، يُمكِن طرح تفسيرين لخلفية الإطلاق: الأوّل، يتعلّق الأمر بخطأ حدث في أعقاب خلل في سلسلة القيادة والحكم في حماس، أو في الحالة الأقل معقولية، فشل في صيانة الصواريخ، مؤكّدًا أنّ الإطلاق حدث عندما كان قادة حماس يتناقشون مع الوفد المصريّ لتوسيع التهدئة.

حسب التفسير الثاني، أضاف، فإنّه رغم بيانات حماس والجيش الإسرائيليّ، فإنّ الأمر يتعلق بإطلاقٍ متعمدٍ، إذْ يصعب تصديق أنّه حدث إطلاق صواريخ إستراتيجيّةٍ دون معرفة قيادة حماس، وبدون مبادرتها أوْ على الأقّل سيطرتها، من هنا يثور الشك بأنّ حماس أعدت مسبقًا صواريخ في وضعٍ جاهز للإطلاق، إذْ أنّ حماس يُميّزها استخدام النار كوسيلةٍ لإدارة المفاوضات مع إسرائيل بوساطة مصر.

وأشار إلى أنّ مواجهةٍ عسكريّةٍ لتجريد الذراع العسكري لحماس والتنظيمات الأخرى في القطاع من سلاحها، يستوجِب عمليّةً عسكريّةً كبيرةً وطويلةً، تشمل أيضًا هجومًا بريًا في عمق القطاع والإضرار الشديد بالبنى التحتيّة القتاليّة في المنطقة: نشطاء، وسائل قتالية، أنفاق، مواقع إنتاج وتخزين، مواقع قيادة وسيطرة.

وأوضح أنّ هدف هذه المعركة سيكون ثلاثيًا: نزع سلاح الابتزاز والإضرار إلى درجة تفكيك سلطة المنظمة في القطاع، وتجسيد وترسيخ المطلب الإسرائيليّ لنزع السلاح من المناطق الفلسطينيّة من قدرتها الإرهابيّة والعسكريّة التي تُهدّد إسرائيل والتي تسري في الوقت الحالي فقط في الضفّة، وخلق ظروف لإعادة القطاع إلى سيطرة السلطة الفلسطينيّة والدفع قدمًا بعمليةٍ سياسيّةٍ (بروح خطة ترامب)، التي تشمل تجنيد موارد كبيرة لإعادة إعمار القطاع.

وإذا خشيت السلطة الفلسطينيّة في المرحلة الأولى من تحمل المسؤولية عن القطاع فمن الضروري تشكيل جهازٍ دوليٍّ–عربيٍّ، على نمط نظام الوصاية، لتهيئة الظروف لعودة السلطة إلى القطاع أوْ تشكيل جهاز للإدارة الذاتية للسكان.

ولفت الباحِث الإسرائيليّ إلى أنّ عمليةً عسكريّةً ستُوقِع مًابين كثر في الطرف الفلسطينيّ وكذلك الإسرائيليّ (جنود ومدنيون)، لذلك فإنّ تطبيقها سيحتاج إلى موافقةٍ واسعةٍ في إسرائيل، ومع ذلك، في كلّ سيناريو في هذا السياق يُمنَع على الجيش الإسرائيليّ البقاء في مناطق القطاع، حتى لو لم يوجد جسمٌ مسؤولٌ يحكم في المنطقة.

وأردف أنّ معركةً عسكريّةً لنزع سلاح الذراع العسكريّ لحماس ستخلق بنية تحتية لمعركةٍ التفافيّةٍ بعد خروج القوات الإسرائيليّة من القطاع: تنفيذ اقتحامات طبقًا للحاجة، وتفكيك بنى إرهابيّة مثلما يجري بالضفة وتغيير نظرية العمل ضدّ الإرهاب.

ورأى أنّه من المُوصى به لحكومة إسرائيل التخلّي عن نظرية الردع ضد حماس، بسبب التآكل في صلاحيتها، والسعي إلى تغيير السياسات إزاء القطاع من أجل تغيير الوضع في المنطقة من أساسه، ولتنفيذ هذين البديلين يحتاج الأمر إلى استعداد إسرائيل لعمليّةٍ عسكريّةٍ واسعةٍ ضدّ القدرات العسكريّة لحماس وتغيير قواعد اللعب التي تكرسّت في السنوات الأخيرة.

واختتم: الاستعدادات لعمليّةٍ عسكريّةٍ يجب أنْ تشمل أيضًا بلورة أجهزة، بأفضليّةٍ دوليّةٍ لإدارة القطاع في اليوم الذي سيعقب تجريد حماس من قدراتها، وربما أيضًا انهيار حكمها، لافتًا إلى أنّ استعدادات حقيقية قبل العملية العسكريّة ضدّ قدرات حماس وسلطتها ستغير معادلتها لـ «ثمن الخسارة»، التي تُواصِل في إطارها تحدّيها العنيف لإسرائيل على أساس تقديرها بأنّ غياب بديل لحكمها وخشية إسرائيل من عمليةٍ عسكريّةٍ واسعةٍ في القطاع، تمنحها بوليصة تأمين، على حدّ قوله.

جديرٌ بالذكر، أنّه اليوم، بعد مرور خمسة أعوامٍ على العدوان البربريّ الهمجيّ الإسرائيليّ على قطاع غزّة، ما زال الجدال في تل أبيب مُحتدِمًا حول جاهزية جيش المُشاة والمُدرّعات التابِع للاحتلال القيام بعمليّةٍ عسكريّةٍ ضدّ قطاع غزّة، علمًا أنّه في صيف العام ٢٠١٤ خشيت القيادة السياسيّة والعسكريّة من القيام بذلك.

أمريكا تعترف بسيادة إسرائيل على الجولان الأسبوع المقبل

أسوشيتد برس . ٢٠١٩/٣/٢١

كشفت وكالة "أسوشيتد برس" الأمريكية أن الولايات المتحدة تستعد للاعتراف بسيادة (إسرائيل) على مرتفعات الجولان السورية المحتلة الأسبوع المقبل، تزامنا مع زيارة سيجريها رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" إلى البيت الأبيض.

وقالت، في تقرير لها، إن البيت الأبيض أعلن خلال زيارة وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" إلى (إسرائيل)، الأربعاء، أن رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" سيحظى بالترحيب في واشنطن يومي الإثنين والثلاثاء المقبلين قبل أسبوعين فقط من إجراء الانتخابات الإسرائيلية المقررة في ٩ أبريل/نيسان.

ولفتت إلى أن "نتنياهو" تقدم بالشكر لـ"بومبيو" على موقف إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" القوي تجاه إيران، التي تهدد بتدمير (إسرائيل).

واتهم "نتنياهو"، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع "بومبيو" بالقدس، إيران بـ"السعي لإقامة شبكة إرهابية تستهدف إسرائيل من مرتفعات الجولان (شمال شرقي سوريا)".

ودعا المجتمع الدولي إلى الاعتراف بسيادة (إسرائيل) على الجولان، قائلا: "يمكنك أن تتخيل ماذا كان سيحدث لو لم تكن إسرائيل في الجولان"، مضيفا: "كان سيكون لديك إيران على شواطئ بحر الجليل".

وذكرت "أسوشيتد برس" أن الإدارة الأمريكية تدرس الاعتراف بسيادة (إسرائيل) على تلك المنطقة.

ولفتت في هذا الصدد إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية أسقطت في تقريرها السنوي عن حقوق الإنسان، الذي أصدرته الأسبوع الماضي، عبارة "التي تحتلها إسرائيل" من القسم المخصص لمرتفعات الجولان، وبدلا من ذلك وصفتها بأنه "تحت سيطرة إسرائيل".

ونقلت الوكالة عن مسؤولين إسرائيليين وأمريكيين، تحدثوا شريطة عدم الكشف عن هويتهم لأن المعلومات لم يتم نشرها بعد، توقعهم أن يكون الإعلان عن اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة الإسرائيلية على الجولان في وقت مبكر من زيارة "نتنياهو" لواشنطن الأسبوع المقبل.

وأعلنت واشنطن، الأربعاء، أن "ترامب" وجه الدعوة لـ"نتنياهو" لإجراء محادثات في البيت الأبيض ولمأدبة عشاء، يومي ٢٥ و٢٦ مارس/آذار الجاري، قبل أسبوعين من الانتخابات المقررة في التاسع من أبريل/نيسان؛ ما اعتُبر في (إسرائيل) على نطاق واسع دعما لـ"نتنياهو"، زعيم حزب الليكود اليميني.

ومنذ حرب يونيو/حزيران ١٩٦٧ تحتل (إسرائيل) ١٢٠٠ كلم مربع من هضبة الجولان، ولم تعترف المجموعة الدولية بضمها إلى السيادة الإسرائيلية الذي تم من خلال سن قانون في ١٩٨١، فيما تبقى حوالي ٥١٠ كلم مربع تحت السيطرة السورية.

ويسعى "نتنياهو" منذ فترة إلى اقناع الولايات المتحدة وغيرها من الدول بالاعتراف بـ"سيادة" (إسرائيل) على الجولان.

ويرفض أهل الجولان القاطنون في الجزء الذي يقع تحت سيطرة إسرائيلية والبالغ عددهم قرابة ٢٠ ألف مواطن، الاعتراف بسيادة الاحتلال ويتمسكون بموطنهم الأم سوريا.

مترجم: شيطان في أمريكا وبطل في إيران.. لكن من هو قاسم سليماني فعلًا؟

Qassem Soleimani: Devil to America, to Iran a superhero :Jane Corbin

فريق العمل ـ ساسة بوست ـ ٢٠١٩/٣/١٩

قاسم سليماني، رجل الظل في إيران، وسيف حكامها، هو في عيون الإيرانيين بطلٌ شعبي، وفي عين أعدائه الشيطان الرجيم، الذي تجب العجلة إليه والقضاء عليه.

وفي تقريرٍ بموقع «ميدل إيست آي» البريطاني، تحكي جاين كوربين، كبيرة مراسلي هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، كيف أثر سليماني في خريطة الشرق الأوسط، وأي الأدوار يُخشى منه بسببها. فإليك نص التقرير:

بطلٌ في عيون البعض، وشيطانٌ بالنسبة لآخرين؛ هذا هو الجنرال قاسم سليماني، الذي يراه كلٌ من حلفائه وأعدائه واحدًا من أقوى اللاعبين في الشرق الأوسط اليوم.

كقائدٍ لفيلق القدس التابع للحرس الثوري لأكثر من عقدين، كان العقل المدبر للعبة الشطرنج الإستراتيجية الإيرانية في المنطقة، وعلى مدار سنين عديدة غطيتُ فيها المنطقة في هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، تابعتُ تقدم قائد الظل هذا، الذي يحرك الخيوط من خلف الكواليس.

يقول الجنرال ديفيد بتريوس، الذي قاد القوات الأمريكية في العراق، قبل أن يصير مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية: «رأينا سليماني شيطانًا عالي الكفاءة والمهنية، ومحنكًا قوي الشخصية».

وصرّح الشيخ جلال الصغير، وهو إمام شيعي عراقي، عرف سليماني منذ عدة أعوام وحارب إلى جانبه: «سليماني كنز نادر يصعب العثور عليه، فهو روحاني ومثالي، مختلف عن الشخصية الحازمة القاسية التي تجدها عادةً في القادة العسكريين».

قاسم سليماني.. الشهيد الحي

من عائلةٍ من الطبقة الكادحة في ريف إيران، نشأ سليماني إبان الثورة الإسلامية، وصنع اسمه كقائد عسكري في حرب إيران والعراق في الثمانينيات، التي مات فيها مئات الآلاف من الإيرانيين. وبطريقةٍ ما، نجا ليُجسد أسطورة الشهيد الحي.

وعندما غزا التحالف بقيادة الولايات المتحدة العراق واحتلها عام ٢٠٠٣، مطيحًا صدام حسين، كان هدف سليماني الأول هو ضمان عجز العراق عن زعزعة استقرار إيران مرة أخرى، وبدأ في استخدام نفوذه. وعندما تسلحت القوات الشيعية العراقية ضد الغزاة والمقاتلين السنة، بدأ فيلق القدس بتدريب وإمداد هذه المليشيات بأسلحة متطورة.

قاد اللواء جوناثان شاو القوات البريطانية في البصرة عام ٢٠٠٧، في ذروة العنف، إذ قُتل ٤١ من قواته في غضون عدة أشهر بعبوات ناسفة، هرَّبتها إيران عبر المستنقعات الجنوبية.

كانت لعبة كر وفر، وقال شاو عنها: «عرفنا أنَّهم قادمون، لكن لم نتمكن من إيقافهم، زادت دفاعاتنا وتضاعفت قنابلهم، كانت حملة ترهيب مدبرة من سليماني، ولم تكن حربًا شاملة، لكنَّها أطبقت علينا، وكانوا يقولون: «من الأفضل أن تخرجوا»، كنت فقط تشعر بتضاؤل رغبة القوات البريطانية في القتال بالعراق».

انسحب البريطانيون من البصرة منذ أكثر من عقد، لكن بقيت المدينة تحت النفوذ الإيراني، كما هو الحال في أغلب العراق إلى اليوم.

خارج الظل

انقلبت الطاولة في ٢٠١٤، عندما اجتاح تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) شمال العراق، واستولى على الأراضي والسلاح من الجيش العراقي.

وبينما تباطأ الغرب في الرد، أدرك سليماني سريعًا التهديد الذي يشكله داعش على إيران، وأرسل طائرات محملة بالسلاح لكلٍ من البيشمركة الكردية المرابطين على الحدود، وميليشيات الشيعة العراقية التي انضمت للمعركة.

وصرَّح رئيس الوزراء العراقي نور المالكي: «طلبنا المساعدة من إيران، ولبَّت النداء، ونحن ممتنون للغاية».

شوهد سليماني علانيةً في ساحة المعركة، يقود العمليات، خرج من الظل وأصبح نجم وسائل التواصل الاجتماعي، إذ انتشرت صوره مع المقاتلين في المنطقة.

وعندما انضمت قوات الولايات المتحدة وبريطانيا أخيرًا إلى الحرب ضد داعش، وجدوا أنفسهم في نفس الجانب مع إيران. وقال الجنرال الأمريكي ستانلي ماكريستال: «عندما كانت داعش هي الشيطان الرجيم، كان سليماني

ذلك الفارس الأبيض الذي يحاربه، والآن إلى حدٍ ما، يبدو كحليف أمريكي، لكنَّه تحالف غريب لم يستمر طويلًا».

وقال قادة البيشمركة إنهم وُضعوا في موقفٍ محرج، عندما وجدوا أنفسهم مغمورين بالأسلحة من الجانبين. وصرَّح محمد حجي محمود القائد المعروف: «تساءل جنودنا أي الذخيرة أفضل، الأمريكية أم الإيرانية؟ لم نرغب في نشر الذخيرة الإيرانية، حتى لا يدرك التحالف أنَّنا نستخدمها».

أشار محمود إلى أنَّه عندما كان سليماني أو المليشيات الشيعية في المنطقة، لم تقدم الولايات المتحدة الدعم الجوي. ووفقًا لبتريوس كان الأساس المنطقي لذلك هو تقليص سلطة سليماني، حتى تستجيب الميليشيات الشيعية في سيناريو ما بعد داعش لـ«السلطات العراقية الشرعية، وليس لقادة المليشيات الشيعية، الذين يتبع بعضهم سليماني بشكلٍ أساسي».

مواجهة إسرائيل

أخبرني محللون غربيون أنَّ هدف سليماني الأساسي هو إنشاء ممر بري من طهران إلى لبنان وشواطئ البحر الأبيض المتوسط عبر العراق وسوريا، لتستطيع إمداد حلفائها بالأسلحة الإيرانية ومحاصرة إسرائيل.

وبعد دعم نظام الأسد، استخدم سليماني قواعد فيلق القدس في سوريا للتحقق من دفاعات إسرائيل في الشمال. وقبل عام، صرَّحت إسرائيل بأنَّ فيلق سليماني أطلق طائرةً مسلحة بدون طيار في المجال الجوي الإسرائيلي. منذ ذلك الحين، تقول إسرائيل إنَّها نفذت عشرات الغارات الجوية في سوريا ردًا على الهجمات الصاروخية الإيرانية.

ووفقًا لإسرائيل، يقوم سليماني أيضًا بتسليح حزب الله المدعوم من إيران في دولة لبنان المجاورة، ويوفر تكنولوجيا متطورة لتحديث عشرات الآلاف من الصواريخ.

وتحدَّث إلي الجنرال نيتسان ألون، قائد المعركة العسكرية الإسرائيلية في تلك الجبهة الأمامية الجديدة، في مرتفعات الجولان، المطلة على قواعد فيلق القدس في سوريا، وقال: «أعتقد أنَّ سليماني يحط من شأن القدرات الإسرائيلية، وربما يبالغ في تقدير قدراته أمام إسرائيل».

أصبح سليماني رمزًا شعبيًا في إيران، حتى أُنتج له فيلم رسوم متحركة «النضال لأجل الخليج الفارسي Battle for the Persian Gulf»، حيث يؤدي دور البطولة كقائد يهزم أمريكا في حرب خيالية. وصرَّح علي أنصاري، رئيس معهد الدراسات الإيرانية بجامعة سانت أندروز: «أصبح سليماني بطريقةٍ ما واحدًا من أبطال الأساطير الإيرانية القديمة، فارس معاصر بدرع لامع، كقوة مطلقة من الإرادة والصلاح، قادر على إبعاد كل الشرور».

وكان قاسم سليماني قد حذرَّ الولايات المتحدة في تصريحاته الأخيرة، قائلًا: «ستشعلون فتيل الحرب، لكنَّنا سنقرر نتيجتها».

فريدمان: الشرق الأوسط القديم ينهار.. فما بديله؟

عربي ٢١ . ٢٠١٩/٣/٢٠

نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" مقالا للمعلق الأمريكي المعروف توماس فريدمان، يتحدث فيه عن انهيار الدعائم الرئيسية التي قامت عليها السياسة في الشرق الأوسط، وتحكمت في مساره خلال نصف قرن أو يزيد.

ويشير فريدمان في مقاله، الذي ترجمته "عربي٢١"، إلى أن "شرق أوسط جديدا يظهر، لكنه لا يشبه ما تصوره البعض في التسعينيات من القرن الماضي".

ويقول الكاتب إن "هذا الشرق الأوسط الجديد يتشكل نتيجة لما يجري على (تويتر) والميمات لا جهود الدبلوماسيين، وبسبب البطالة لا الإرهاب، وبسبب الاضطرابات في الشوارع لا القصور، وتدفع بولادته النساء أكثر من الرجال، ولا يعلم أحد عما سيخرج من هذا كله عندما تنجلي الغبار".

لكن فريدمان يدعو إلى التعامل مع الأمور، والحذر من انهيار ما يقول إنها خمسة أركان رئيسية للسياسة في الشرق الأوسط.

ويعلق الكاتب قائلا إن "الركن الأول المنهار هو دور الولايات المتحدة، التي طالما أدت دورا مهما في تشكيل مستقبل المنطقة، لكنها لم تعد موجودة، فليس لها سفراء في السعودية ولا في مصر أو العراق أو الإمارات أو تركيا أو الأردن، أما السفير الأمريكي في إسرائيل، محامي الإفلاس السابق لدى دونالد ترامب، فمفتون جدا بحركة المستوطنين اليهود المتطرفة، لدرجة أصبح فيها بوقا دعائيا لا دبلوماسيا".

ويشير فريدمان إلى أن "الركن الثاني هو العملية السلمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، التي تقوم على حل الدولتين، وحل محله اليوم جهد أمريكي إسرائيلي لتحقيق أفضل حل متوفر للدولة الواحدة، وهذا يعني تحكما دائما في الأمن في الضفة الغربية والقدس الشرقية مع شكل من الحكم الذاتي الفلسطيني".

ويلفت الكاتب إلى أن "الركن الثالث يتعلق بالحكومات العربية التي كانت تضمن دائما وظائف لسكانها في البيروقراطية والخدمات الأمنية، ولم تعد قادرة على ذلك اليوم في ظل تراجع أسعار النفط وتزايد أعداد السكان، فكل دولة عربية اليوم منشغلة بالبحث عن طرق لتقليل العاملين في مؤسسات الدولة، والتخلص من الخدمات عبر التعاقد مع شركات خاصة".

ويفيد فريدمان بأن "الملك عبد الله الثاني أخبر وفدا عسكريا أمريكيا زار الأردن قبل فترة أن ما يجعله ساهرا في الليل ليس تنظيم الدولة أو تنظيم القاعدة، لكن ٣٠٠ ألف أردني عاطل عن العمل، ونسبة ٨٧% منهم تتراوح أعمارهم بين ١٨-٣٩ عاما، أي سنوات العمل المهمة، وشهد الأردن في الأسابيع القليلة الماضية اعتصاما نظمه المواطنون العاطلون عن العمل أمام قصر الملك، فيما نظمت مسيرات أخرى في مدن الأردن، شارك فيها الجائعون واليائسون".

وينوه الكاتب إلى أن "غزة شهدت الأسبوع الماضي (ثورة الجياع) ضد حكومة حركة حماس، وفي الجزائر والسودان خرج المتظاهرون يطالبون بنهاية الحكم الديكتاتوري هناك، وقد يتساءل البعض هل نشهد النسخة الثانية من الربيع العربي؟".

ويشير فريدمان إلى أن "الركن الرابع الذي انهار هو فقدان الحكومات السيطرة على تدفق المعلومات، ففي الماضي كانت المعلومات تتدفق من القمة إلى القاع، وذهب هذا كله، واستبدل المواطنون معلومات الحكومة بـ(تويتر) و(فيسبوك) و(واتساب)، وتحركت المعلومات أفقيا بدلا من عاموديا، وينشر السكان الآن مستخدمين أسماءهم الحقيقية أكثر المواد إهانة وتحقيرا لقادتهم، صحيح أن الأنظمة الأوتوقراطية، مثل الصين، تستخدم منابر التواصل الاجتماعي للقمع، إلا أن زمن التحكم في المعلومات مضى".

ويلفت الكاتب إلى أن "الركن الخامس الذي انهار هو دور الرجل المتسيد للمرأة أو النظام الأبوي، الذي كان فيه الرجل يتحكم في المرأة من خلال الأعراف الدينية وغير الدينية والثقافية، إلا أن حالات الهروب الأخيرة من السعودية والإمارات وجهت رسائل للكثير من النساء العربيات اللاتي لا يردن البقاء تحت ولاية الذكور، وهذا صحيح، خاصة أن النساء في العديد من الدول، والأردن منها، يتخرجن من الجامعات والمدارس الثانوية بأعداد تتفوق على الرجال".

ويقول فريدمان: "مهما كان الأمر فلن تستطيع المرأة اكتشاف إمكانياتها في سوق العمل، والاستفادة منها طالما لم تتغير قوانين الزواج والميراث والطلاق وحضانة الأطفال، ولا يستطيع الرجل الزواج دون أن يكون لديه عمل، وفي هذه الحالة فإن وجود أعداد من الرجال دون سلطة أو وظيفة، ولا علاقة مع فتاة هو وصفة للتمرد، خاصة في زمن (تويتر)".

وينوه الكاتب إلى أن هذا هو الشرق الأوسط الجديد، وينقل فريدمان عن وزير الخارجية الأردني والمسؤول عن أبحاث الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيجي مروان المعشر، قوله إن القادة العرب تعلموا أنهم لا يستطيعون مواصلة الاعتماد على أدوات القرن العشرين للتحكم في مواطنيهم، وأشار إلى أن الربيع العربي عام ٢٠١١ كسر حاجز الخوف في العديد من الدول، فيما أدى انهيار سعر النفط في عام ٢٠١٤ إلى كسر المقايضة المالية بين الأنظمة والمواطنين، و"يقول المواطنون اليوم: إن لم توفر لي وظيفة في الحكومة فسأقول ما أريد".

ويفيد فريدمان بأن المعشر أجاب عند سؤاله عما إن كان هذا سيقود إلى تحول الأردن إلى ديمقراطية في ليلة وضحاها، قائلا: "لا.. لكن يجب أن تكون هناك عملية تشارك في السلطة بين الحكومات والشعب ومؤسسات المجتمع المدني، فلا يمكنك مواصلة الطلب من السكان التضحية، والتخلي عن الوظائف الحكومية والدعم، والقبول بضرائب عالية، وألا يكون لهم صوت في طريقة حكم أنفسهم".

ويعلق الكاتب قائلا إن "هذه ليست أخبارا سيئة، على الأقل للأردن، الذي يقوم فيه الملك عبد الله الثاني ومنذ ٧ أعوام بمبادرة لدعم الشركات التكنولوجية الجديدة، التي باتت عاملا مهما في المنطقة، وهناك مئات الشركات الجديدة المستقلة عن الحكومة، التي تعمل لمواجهة المشكلات الاجتماعية، مثل توفير فرص العمل".

والتقى فريدمان مع عدد من الأردنيين الشباب العاملين في هذا المجال، في لقاء نظمته المديرة التنفيذية لـ"أوايسيس٥٠٠" المتخصصة في التكنولوجيا لمى فواز، والتقى بشار عرفة مدير الشرق الأوسط وأفريقيا في شركة "أيرسغارد"، وهي الشركة التي تعمل في الهواتف النقالة والعدسة، التي تستطيع تحديد هويتك من خلال قزحية العين، وتستخدم الأمم المتحدة تقنيتها في تحديد اللاجئ الحقيقي من الذي يريد الدعم لبيعه مثلا، والتقى عددا آخر، مثل زياد الفرخ ودينا شاور وأيسر بطاينة وحسام حمو، وكل واحد منهم أنشأ شركته، أو قدم تكنولوجيا تعطي صورة بأن الشرق الأوسط الجديد لا يواجه مصير الاضطرابات المستمرة.

ويقول الكاتب: "في الأردن، فإن القصة هي سباق بين عدد من التوجهات السلبية الكثيرة، مثل الشباب الذين يريدون تأمين وظيفة في الحكومة لئلا يعملوا، وموجة جديدة تريد المساهمة، وسيحصل الأردن بحلول ٢٠٢٠ على نسبة ٢٠% من طاقته من الطاقة الشمسية، فيما تقوم وزارة العمل بتصنيف الأفكار الجديدة كلها من أجل دفع أعداد كبيرة من الشباب إلى القطاع الخاص".

ويختم فريدمان مقاله بالقول: "المشكلة هي أن ما يجري متأخر، فقد تم تأجيل الإصلاح السياسي ولوقت طويل، فيما لا تزال الأعراف الثقافية القديمة متجذرة بعمق خارج عمان".

أخرجوا قطاع غزة من أزمته الراهنة

منير شفيق ـ عربي ٢١ ـ ٢٠/٣/٢٠١٩

ما جرى في الأيام الفائتة في قطاع غزة من تظاهرات كان هتافها الأول "بدنا نعيش"، ومواجهتها بالقوة لمنع تدهور الوضع باتجاه انقسام داخلي خطير، وربما اقتتال أيضاً، يشكل أزمة وخطراً حقيقياً على مسيرات العودة الكبرى، وعلى المقاومة المسلحة التي وصلت إلى مستوى لا يجوز التفريط به، أو تعريضه للخطر. إن قيام تظاهرات تحت شعار "بدنا نعيش" في بلد يخوض حرباً ضد العدو الصهيوني يشكل خطأ جسيماً، ولا بد من أن يُستخدم لضرب المقاومة أو إرباكها.

أقدّر أن هنالك خطأ ما ارتكب منذ ٢٠٠٧ في قطاع غزة، حين لم تقم إدارة وقيادة مشتركة من الفصائل وممثلي المجتمع لتسيير شؤونه وحماية المقاومة فيه. أما في الوقت الراهن، فسيكون من الخطأ فرض ضرائب جديدة (إذا صح ذلك) تحت ضغط الحصار الإجرامي الذي يتعرض له القطاع، ولكن أن يُعالَج بالتظاهر المعادي ضد من يشكلون العمود الفقري للمقاومة المسلحة، ولقيادة مسيرات العودة الكبرى، فهو أمر بمقاييس الوطنية الفلسطينية المقاومة للاحتلال والمشتبكة مع الاحتلال، غير مقبول وخاطئ؛ لأن الوضع في قطاع غزة المحاصَر والمهدّد بحرب العدوان الصهيوني في كل لحظة، لا يجوز، إن لم يكن من الخطأ القاتل، فتح معركة داخلية في مواجهته.

لقد انتقل الوضع في قطاع غزة، في هذه المرحلة، إلى حالة تدهور لا يحتمل، ويجب أن يُعالج بكل صراحة وشجاعة وحكمة:

أولاً، من لا يعترف بأن ثمة حصاراً يستهدف مسيرات العودة الكبرى، ويستهدف اتفاق غزة وسلاحها، لا يكون منصفاً، ولا يكون محقاً.. ومن لا يعترف بأن هنالك داخل قطاع غزة من يريدون استغلال ما يتركه هذا الحصار من ضيق معيشي هائل على الجميع بلا استثناء؛ لا يكون على صواب في الوقوف إلى جانبهم في التظاهرات التي يرُاد لها أن تذهب إلى الصدام مع حماس في قطاع غزة. هذان الاعترافان يجب أن يعطيا الأولوية، ولا يُتبعان بـ"لكن" التي تفسد ما قبلها، فيُعترف بهما لذر الرماد في العيون تمهيداً للهجوم.

وثانياً، يمكن أن تُعتبر بعض المواقف التي ذهبت إلى إدانة حماس أو "السلطة" النافذة في قطاع غزة؛ بأنها استمرار لموقفها الذي يحمّل حماس مسؤولية مساوية لمسؤولية فتح في الانقسام، وهو الموقف الذي يساوي بين الطرفين في المسؤولية عن عدم الوصول إلى مصالحة، بين حماس وقيادة فتح، أي يساوي بالضرورة بين الوضع المقاوم في قطاع غزة، ووضع التنسيق الأمني في الضفة الغربية.. وهذا الاتجاه الذي يساوي بين الطرفين، ولو كان حسَن النية، وكان من جهة أخرى، معارضاً للتنسيق الأمني ولاتفاق أوسلو، فسياسته بدعم التظاهرات وإدانة حماس خاطئة وخطرة. وقد يُفاد منها لإضعاف مسيرات العودة والمقاومة. وللأسف، علا صوت البعض أكثر من صوت المتآمرين على قطاع غزة في إدانة حماس بسبب الأحداث الأخيرة، وذلك بدلاً من أن يقف ضد الذين زادوا الحصار حصاراً.

فالموقف هنا ليس موقفاً ينبع من الحق بالتظاهر فقط، وليس نابعاً من رفض استخدام القوة في مواجهة تلك التظاهرات فقط، لكنه ينبع أيضاً، وربما أساساً لدى البعض، من موقف ضد حماس أيديولوجي وسياسي وحزبي. فالسياسة تتضمن خلفيتها دائماً.

ثالثاً: أوَليس متناقضاً من جانب الذين يطعنون بالتظاهرات المليونية التي اندلعت في مصر ضد نظام حسني مبارك عام ٢٠١١، هم أنفسهم الذين يقفون بحماسة ملتهبة لا توصف بحرارتها؛ مع التظاهرات ضد حماس، وإن كان التساوي الجماهيري بين الوضعين غير قائم، كما أن المساواة بين نظام مبارك ومحوره من جهة، وبين حماس والمقاومة في قطاع غزة غير قائمة مطلقاً.

ولكن هنا، من ناحية أخرى، يتناقض مع نفسه ولو ظاهرياً؛ من وقف مع التظاهرات المليونية في مصر أو تونس، ولا يقف مع التظاهرات في قطاع غزة أو مع الحركات المسلحة في سوريا. هذا التناقض ليس مسوغاً هنا لأن التفريق بين الأمرين يستند إلى الموقف من السياستين التي تمثلهما السلطة في كل من الحالتين، كما إلى أين المآل. أما الذين لا يعتبرون الموقف السياسي والموقف من العدو الصهيوني هو المعيار الأول في الموقف الصحيح مما يجري في قطاع غزة أولاً، وفي أي وضع عربي ثانياً، فهم الذين عليهم أن يفسروا التناقض المذهل بين موقفهم في الحالتين المذكورتين، حيث هناك تشكيك في موقف الملايين وفي مواجهة نظام يدينونه بدورهم (نظامي حسني مبارك وزين العابدين بن علي)، وحيث هناك دعم بالمطلق لبضعة آلاف في قطاع غزة؛ يتوجهون عملياً ضد خطأ ارتكبته حماس في زيادة الضرائب، إذا صح بأنها زادت الضرائب أو بالغت في الرد على التظاهرات. ولكن إذا صح موضوع زيادة الضرائب، فهو خطأ بكل الأحوال في ظروف الحصار الخانق الذي يُعاني منه أهل القطاع أشد معاناة. كما أن من الخطأ إطلاق تظاهرات عدائية تحمل في داخلها في ظروف القطاع التحوّل إلى صراع دموي.

على أن ما حدث في قطاع غزة خلال تلك الأيام، وما زالت ذيوله مستمرة، يجب أن يُعالَج بالحكمة والحزم. فزيادة الضرائب (مرة أخرى إن صحت) أمرٌ مرفوض من حيث المبدأ، ومرفوض من جهة حسن إدارة السياسة؛ لأنه مناسبة لتُستغل أبشع استغلال، ولأنها استفزاز للناس الذين يعانون من الحصار أكثر من غيرهم، وأغلب هؤلاء المتظاهرين جزء من المقاومة ومن الوضع المقاوم في قطاع غزة. أما الرد على التظاهرات فيجب أن يكون في حدوده الدنيا، وبتظاهرات أكبر منها، فالشارع يجب ألاّ يُترك للمتربصين.

أما الحل الجذري لاحقاً، فمن الضروري أن تبادر حماس إلى حوار جدي من أجل إقامة شراكة حقيقية لا شكلية ولا رمزية، في إدارة قطاع غزة، ما بين جميع الفصائل والقوى الاجتماعية المشاركة في الهيئة العليا لمسيرات العودة الكبرى، وذلك إلى جانب قيادة مسيرات العودة الكبرى، وإلى جانب الغرفة المشتركة.

هذا، وليتذكر الجميع كم من حالة ثورية دمرت نفسها بسبب سوء تقدير الموقف من جانب قياداتها ومعارضيها الثوريين، وبسبب استغلال الأخطاء من قِبل قوى الثورة المضادة، الواقفة بالمرصاد، والجاهزة لإسقاط القلعة من داخلها.

عندما تحاصر حماس نفسها

إبراهيم فريحات . العربي الجديد . ٢٠١٩/٣/٢١

لو قيل لبشار الأسد، قبل بداية الربيع العربي، إن نظامه سيستخدم البراميل المتفجرة، أو ربما الأسلحة الكيميائية ضد شعبه، ذات يوم، لاعتبر ذلك ضربا من الجنون، ولكن تلك هي طبيعة الصراعات الأهلية والدولية، تمتلك قرار البدء فيها، ولكن التحكم في تطورها أو إنهاءها متروك للغير. ثم ما يعتبر من المحرّمات اليوم سيصبح من الضرورات غداً. وفي ذلك قال ملك إنكلترا، هنري الثامن، "أن تبدأ حرباً فإن ذلك لا يحتاج إلى استشارة، أما أن تنهيها بكرامة، فإن ذلك يحتاج دراسة". لا يبدو أن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) تدرك خطورة ما تقوم به من قمع للحراك الشعبي في غزة، أو ما أصبح يعرف حراك "بدنا نعيش"، وذلك كما يظهر من الطريقة التي تعاملت بها مع مطالب أقل ما يقال فيها إنها شرعية لشعبٍ تقاسم مع الحركة سنواتٍ من الضيم والحصار ومرارة العيش. ولكن يبدو أن مشكلة "حماس" الكبرى تكمن بالتحديد في الخلط في مفهوم الشرعيات، والتي إن لم تتدارك ذلك فوراً، وتعمل على تصويب مسارها، فإنها بذلك تكون قد حاصرت ذاتها، ومضت في طريق الهلاك السياسي.

هناك مصدران رئيسيان لشرعية الحكم اليوم. داخلي نابع من العقد الاجتماعي بين السلطة والمجتمع، كما الحال في أوروبا والأنظمة السياسية الأخرى المنتخبة ديمقراطياً، وخارجي كما الحال في الدكتاتوريات العربية، أو الأنظمة الاستبدادية الأخرى التي تعتمد على اعتراف قوى المركز في النظام الدولي بها، ومساندتها وحمايتها لها، لتوطيد أواصر حكمها، وعندها لن تهتم كثيراً بما يفكر بها شعبها. تعلم حركة حماس جيداً أنها محاصرة من قوى المركز، فهي لم تحدث اختراقاً ملموساً على الساحة الخارجية، فحتى أوروبا التي يُفترض أنها الأكثر توازناً من الولايات المتحدة، فقد صوتت معظمها على مشروع قرار يدين "حماس" في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الثاني الماضي. هذا يعني أنه لم يعد هناك للحركة إلا الحاضنة الشعبية، وتحديداً في قطاع غزة المحاصر، لاكتساب شرعيتها. هذا هو رصيدها، وهذا من يبقيها على قيد الحياة السياسية. وبدون ذلك، تتحول أي حركة سياسية بدون شرعية إلى حركة مارقة سياسياً.

الطريقة التي تعاملت بها "حماس" مع حراك "بدنا نعيش" تفضي، بالضرورة، ومع مرور الوقت، إذا استمرت، إلى نزع شرعيتها الداخلية. الفصائل السياسية، على اختلاف أيديولوجياتها، وكذلك المستقلون، في مختلف أماكن وجودهم، دانوا وبأشد العبارات ما تعرّض له أبناء القطاع المحاصر من قمع على أيدي قوات الحركة، سيما ما تعرّض له الناطق باسم حركة فتح في القطاع، الكاتب والروائي، الدكتور عاطف أبو سيف، على أيادي "مجهولين"، حيث تبقى الحركة هي المسؤولة عن هذا الحادث، بغض النظر عمن نفذه، كونها المسؤولة عن الأمن، وأثبتت فاعليتها، في مناسباتٍ عديدة، بقدرتها على كشف الجناة، ومن أي مكان جاؤوا. على حركة حماس أن تعي جيداً أن للانزلاق في طريق القمع بداية، وفي يدها. أما ما بعد ذلك فتحدده عوامل الصراع

الأخرى الخارجة عن سيطرة الحركة وإرادتها، فنظام "المقاومة" في دمشق بدأ بقمع تظاهرة في درعا، وانتهى، بعد فترة وجيزة، بالبراميل المتفجرة وما أشنع من ذلك.

تغامر حركة حماس بشرعيتها الداخلية عند قمعها "حراك الجياع" في غزة، ولن يشفع لها سجلها، والحروب السابقة التي خاضتها مع الكيان المحتل، ولها في حزب الله عبرة، فما أشبه حزب الله ٢٠٠٦ والتصدي للغطرسة الإسرائيلية وحزب الله القصير وداريا ومضايا والقائمة تطول... طبيعة الصراعات أنها تطور وتحمي ذاتها. وبدون شك، لم يكن حزب الله يتمنّى أن يجد نفسه محارباً في مضايا والقصير. تشهد تجارب الشعوب الأخرى، هي الأخرى، بأن ذاكرة الشعوب قصيرة، ولن يفيد طرفاً أن يبقى يتغذّى على ماضيه، على حساب حاضره ومستقبله، والتغيرات في المعادلة الدولية تدخلها في تحالفاتٍ جديدة، تجعل من أخوة الدم في الأمس أعداءً اليوم، فقد انقلب تحالف الفلاحين على زعيم جبهة ساندينستا في نيكاراغوا، المناضل الأممي دانييل أورتيغا، الذي كان حليفهم ضد قوات الكونترا وعائلة سوموزا المدعومة أميركا، وتحالفوا مع عملاء أميركا، ما أدخل البلاد في حرب أهلية شرسة، انتهت بتوقيع اتفاق سلام، أعقبته انتخابات، سقط فيها أورتيغا، واستلمت البلاد حليفة واشنطن، فيوليتا تشامورو.

لا تحتاج حركة حماس، لفهم معادلة الشرعيات وسياسة إدارة السلطة، إلى الذهاب لنيكاراغوا، أو حتى لحزب الله في لبنان، فلها في جماعة الإخوان المسلمين التي كانت جزءًا من أيديولوجيتها يوما ما دروس كثيرة، حيث تقدم لها الجماعة نموذجين صارخين للحكم. النموذج المصري، حيث تجربة "الإخوان" هناك من تفرد في الحكم وإقصاء وانعدام الخبرة في إدارة الجهاز البيرقراطي للدولة، وفي المقابل هناك نموذج حركة النهضة التونسية، وما يمثله من شراكة سياسية وانفتاح على القوى الأخرى، والأهم من ذلك كله أنها أول من طبق مبدأ التداول السلمي للسلطة. لقد أدى فشل النموذج الإخواني المصري إلى نتائج كارثية على الجماعة، وعلى مصر، وحتى على حركة حماس نفسها، إذ يُعزى جزءٌ مما تعيشه الحركة اليوم من حصار إلى فشل التجربة الإخوانية هناك في مصر. بينما سلمت حركة النهضة، وسلمت تجربة التحول السياسي في تونس، نتيجة الطريقة التي أدارت بها الحركة الأزمات السياسية التي مرّت بها البلاد.

للأسف، يبدو أن حركة حماس قد استنسخت التجربة الإخوانية المصرية، لأسبابٍ يصعب الخوض فيها في هذه المقالة. على حركة حماس أن تتعلم من تجربة "النهضة" التونسية دروسا كثيرة، وتحديداً، نعم، التداول السلمي للسلطة، فقد آن الأوان أن تعترف الحركة بأن الجمع ما بين السلطة والمقاومة غير ممكن، وعدا ذلك سيفسد كلٌّ منهما الآخر، بالضرورة. لا يوجد هناك مبرّر لحركة حماس للتشبث بالحكم في غزة. هي تعلم أنها لن تستطيع أن تقوم بأعباء الحكم في قطاعٍ محاصر، فلا داعي أن تضع نفسها في وجه مطالب، تعرف هي، أكثر من غيرها، أنها شرعية. فلسطين اليوم أحوج ما تكون إلى التداول السلمي، سواء من "حماس" أو من نظيرتها حركة فتح، والانتخابات كفيلة بذلك. ترتكب حركة حماس جريمة بحق ذاتها، وبحق فلسطين، القضية والتاريخ والعدالة، إن استمرت بقمع المحتجين، فأقل ما يمكن لها أن تفعله، سيما في ظل قصورها عن تأمين الاحتياجات الأساسية للشعب الذي تحكمه، هو توفير المكان والحماية اللازمة لحاضنتها الشعبية، لتقول كلمتها.

لم يناضل الشعب الفلسطيني على مدار قرن ليستنسخ نظاماً دكتاتورياً عربياً، يبدأ بقمع مظاهرة، ثم ينتهي به المطاف بالبراميل المتفجرة. عدا ذلك، تخسر "حماس" حاضنتها الشعبية التي هي أصلاً مصدر الشرعية لوجودها، وهي بذلك تحاصر نفسها، بعد أن حاصرها كيان غاصب، ونظام عربي دكتاتوري، أكثر من اثنى عشر عاماً، وهذا هو أخطر أنواع الحصار.

«مسيرات العودة» وقمع جماهيرها

عوني صادق ـ الخليج ـ ٢٠١٩/٣/٢١

أيام قليلة تفصلنا عن «يوم الأرض» و«مسيرة العودة» المليونية التي دعت إليها الهيئة المنظمة للمسيرات. وتتزامن هذه مع اكتمال عام كامل على بدء هذه المسيرات التي قدم فيها «الغزيون» مئات الشهداء وآلاف الجرحى. كل ذلك ومليونان من الفلسطينيين المحاصرين يعانون أشد حالات الفقر والبطالة وظروف الشقاء، فاقمتها إجراءات السلطة في رام الله من قطع للرواتب وعقوبات وحصار «إسرائيلي» خانق، وكرسها انقسام لا معنى له وتراشق حمساوي– فتحاوي بالاتهامات، يظللها تنسيق أمني بين السلطة والأجهزة الأمنية «الإسرائيلية» ومفاوضات للتهدئة بين (حماس) وسلطات الاحتلال برعاية مصرية، والذي يدفع ثمن ذلك كله «الغزيون».

وأخيراً اكتملت الصورة عندما طفح الكيل وخرجت الجماهير ضد الغلاء تحت شعار «بدنا نعيش» فواجهها أمن (حماس) بالهراوات وأشكال القمع، واعتقل العشرات من المواطنين، مع حديث عن «مؤامرة» و«أجندات خارجية»، حتى لم يعد المرء يفرق بين أمن السلطة وأمن حماس وجنود وشرطة الاحتلال!

ولم تنفع التهديدات «الإسرائيلية» لغزة، ولا الاعتداءات المتواصلة واقتحاماتها لمدن وقرى الضفة الغربية، وعمليات القتل «الإسرائيلي» فيهما، لإقناع القيادتين في رام الله وغزة بأن عدوهما المشترك أولى بالاهتمام، وأهم من العبث الذي تمارسانه ضد بعضهما وضد الجماهير. ففي رام الله بدا الأمر وكأنه لا يخص السلطة فيها، وكل ما تفعله قوات الاحتلال لا يغير شيئاً من مواقفها أو سياساتها، وجاءت استقالة أو إقالة حكومة الحمدالله وتكليف عضو اللجنة المركزية لحركة (فتح) محمد اشتية تأكيداً على توجهاتها الانفصالية التي تتهم بها حركة (حماس)، ولإشغال الساحة في أمر ثبت بعد تشكيل (١٨) حكومة أنه لا يسمن ولا يغني من جوع! بينما لم تجد حركة (حماس) ما تشغل به الناس في غزة، سوى إطلاق صاروخين مجهولي الهوية، نفت (حماس) علاقتها بهما، اعتبرهما البعض وسيلة للتخلص من الجماهير التي تملأ شوارع غزة احتجاجاً على ظروفها المعيشية! ولما لم يكن في نية أحد الدخول في حرب واسعة، اكتفت حكومة نتنياهو بإرسال طائراتها للقيام بمئة غارة على غزة في أربع وعشرين ساعة، ثم لتوقف غاراتها بعد تدخل الوساطة المصرية للعودة إلى محادثات التهدئة!

وسط هذه «الفوضى الخلاقة» التي تسود «حكماء» أو حكام الساحة الفلسطينية، جاءت «عملية أريئيل» البطولية التي أوقعت ثمانية جنود «إسرائيليين» بين قتيل وجريح، والتي نفذها فدائي أراد، ربما قبل أي شيء، أن يلفت نظر «القيادات» في الجانبين إلى أن هناك ما يجب فعله غير التصرفات غير المسؤولة التي تدمر كل أمل في الخروج من المأزق، وأن هناك عدواً هو الأولى بالعداوة والمواجهة والصراع معه ولا تشفع معه بيانات الرفض أو الإشادة! هذه العملية بالذات وفي هذا الوقت بالذات طرحت جملة من الأسئلة وذكرت (حماس) قبل غيرها بالسؤال الراهن: كيف يمكن للجماهير التي يطلب منها أن تحتشد ل«مسيرة مليونية» بعد أيام أن تستجيب لمن تفنن في قمعها، لأنها خرجت تمارس حقها في التعبير عن رأيها وتطالب بحقها في الكرامة والحياة الكريمة؟

على (حماس) أن تتذكر أنه وإن كانت جماهير غزة قد داومت على الخروج في (٥١) مسيرة، وقدمت التضحيات دون تردد لإنجاح تلك المسيرات، فإنها لم تخرج تلبية لها أو لغيرها من التنظيمات بل لأنها تريد أن تكسر الحصار عنها وتفتح أبواب الحياة المسدودة في وجهها. وإذا كانت (حماس) أو غيرها تجير هذا الخروج لحسابها، فهي لن تجد من يخرج معها عندما تتساوى في قمع الجماهير مع نظيرتها في رام الله، أو مع سلطات الاحتلال. وليس هناك من يجب أن يفاجئه عدم تجاوبها مع دعوات من لا يحترمون مصالحها ولا يحترمون حقها في التعبير عن رأيها، ومطالبها المحقة والمستحقة. وعليها أن تفهم أن القمع ليس حلاً، وأن جماهير غزة هي عدة المقاومة لمن يريد أن يقاوم، وهي عدة التحرير لمن يريد أن يحرر!!

«المقتطف».. ٢٠١٩/٣/٢١م

القمع في غزة وإعلان نتنياهو بأن لا دولة فلسطينية ستقوم

فايز رشيد ـ القدس العربي ـ ٢٠١٩/٣/٢١

مؤسفة هذه المناظر البشعة والمؤلمة، التي نشاهدها في وسائل الإعلام عن قمع حركة «حماس» لشعبنا الفلسطيني في القطاع، وقد نظّم شبابه مظاهرات سلمية تحت شعار «بدنا نعيش»، رفضاً للغلاء وفرض ضرائب جديدة، كما التدهور الاقتصادي، في ظل الحصار الإسرائيلي الذي يعيشه القطاع، منذ استلام الحركة دفة الحكم عام ٢٠٠٧، وما تبعه من انقسام فلسطيني .

تواصلت المظاهرات التي انطلقت من مناطق عدة من قطاع غزة، لتتصاعد باعتداء الأجهزة الأمنية لحماس على شبان الحراك .لم يرفع المحتجون مطالب تعجيزية، بل طالبوا بوقف العمل بقرار جمع الضرائب والمكوس عن جميع السلع والخدمات، التي ترهق المواطن الفلسطيني في قطاع غزة .كما طالب المحتجون بتوفير فرص عمل دائمة للعمال والخريجين، وإنشاء مكتب عمل يحمي حقوق العاملين في قطاع غزة .

وعقب التطورات التي شهدها القطاع منذ يوم الخميس الماضي، أصدرت فصائل منظمة التحرير، بيانات أعلنت فيها دعمها لمطالب المسيرات الشعبية ضد الغلاء، وتردي الأوضاع المعيشية في القطاع .وقالت الفصائل في بيانها إن «الأزمة الكارثية التي يشهدها القطاع سببها الاحتلال والحصار والانقسام، وقد عظّمتها الإجراءات العقابية، وقرارات المسؤولين في غزة بفرض المزيد من الضرائب وابتكار أشكال جديدة للجباية» .وطالبت الفصائل بضرورة «محاسبة كل من تورط بالاعتداء على المتظاهرين، وأكدت على ضرورة حماية الحراك الشعبي من محاولات الاستخدام والشيطنة» .بدورها استنكرت حركة الجهاد الإسلامي) حليفة حماس (سلوك أجهزتها الأمنية تجاه المتظاهرين، واستخدامها للعنف والأساليب القمعية تجاه المتظاهرين .مظاهر القمع واحدة، أيّا كان من يرتكبها ضد أبناء شعبه، كما ممارسات العدو الصهيوني .لذا، فإننا نستنكره بكافة أشكاله، سواء كان في غزة أو في الضفة الغربية، أو في بلدان الوطن العربي، أو في أي دولة من دول العالم .نعم، أيا كانت التبريرات التي سيقت من حماس، سواء في وصف ما جرى بـ»الخطأ» الذي مارسته عناصر منها كانوا يعملون على صيانة الصواريخ الموجّهة، أو اتهام المتظاهرين بالتبعية للسلطة الفلسطينية، والتنسيق مع أجهزتها الأمنية، ومن ثم جرى اعتقال العديدين منهم، بعيدا عن سوء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، وفرض الضرائب الجديدة حتى على السلع الغذائية الرئيسية !فإن قمع المظاهرات السلمية، هو أسلوب بائس يعبّر عن أزمة ومأزق كبير يعيشه الطرف الذي يتولى السلطة، فليس من السهل التوفيق بين مبدأ المقاومة والتهدئة، كما أن بندا من بنود صفقة القرن، بعد أن كشفها التلفزيون الأمريكي «أي. بي .سي»، عبر المحلل السياسي فيه ستيفن كيوورد، يقضي بفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة فصلا جغرافيا وسياسيا، لذلك فليس من السهل المناداة بمبدأ المقاومة، وإبرام تهدئات مع العدو، فهذا التوافق في حقيقته ليس أكثر من مناورة مكشوفة للمراقبين .الناطق الرسمي باسم جيش الاحتلال الصهيوني أفيخاي درعي قبل بالرواية حول صيانة الصواريخ، التي تؤشر إلى أن ثمة صفقة يجري ترتيبها، خاصة بوجود وفد

مصري في غزة) غادر القطاع بعد أن طلبت منه إسرائيل ذلك (قبيل قيامها بسلسلة من الغارات على القطاع . مهمة الوفد المصري تمثلت في دعم وتعزيز التهدئة المبرمة بين إسرائيل والحركة من خلال الجهود المصرية.

للأسف، جاء قرار حماس بتأجيل مسيرة العودة الكبرى يوم الجمعة الماضي، حتى بعد مضيّ قرابة العام على هذه المسيرات، التي شاركت فيها جماهير غزة بتصميم وإرادة كبيرتين، رغم محاولة الحركة الحد من هذا الحراك بتوظيفه في المساومات التي تجري، سواء لمناكفة السلطة الفلسطينة، أو الوصول لتفاهمات مع العدو الصهيوني، بعد إقراره بأن الصاروخين على تل ابيب أُطلقا خطأ، كما تبريرات حماس بأن التأجيل انما هو «استعداد لمليونية الارض والعودة، في الثلاثين من مارس الجاري» .التأجيل جاء بضغوط هائلة من جانب وفد المخابرات المصرية، الذي زار غزة مؤخرا، وهو طلب من الجانب الصهيوني، ذلك مقابل تسهيلات اقتصادية ولوجستية وخدماتية لسكان القطاع، وليس إلغاءً للحصار، الذي يعاني من تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية والخدماتية فيه، والمترافِقة مع ارتفاع نِسَب الفقر والبطالة والمواد الحياتية الرئيسية منذ سيطرة حماس على القطاع، وفشلها في تقديم أدنى الخدمات لمواطنيها .أيضا، يأتي قمع مظاهرات «بدنا نعيش» بعد تصريحات رئيس الوزراء الصهيوني، بأن لا دولة فلسطينية ستقوم، وأن هناك ٢٢ دولة عربية، يستطع الفلسطينيون أن يذهبوا إليها، وفي ظل قيام قطعان المستوطنين باقتحامات يومية للمسجد الأقصى المبارك .وقرار الحكومة الإسرائيلية ببناء الآلاف من الوحدات السكنية في المستوطات، والنيّة الإسرائيلية ببناء كنيس بالقرب من باب الرحمة للمسجد الأقصى، كذلك بعد قرار واشنطن بإسقاط صفة الاحتلال عن الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة وهضبة الجولان العربية السورية، وقد استعملت أمريكا التعبير الذي ينفي صفة الاحتلال عن هذه المناطق في تقريرها السنوي عن حقوق الإنسان لعام ٢٠١٨ .الذي صدر منذ أسبوعين .كذلك، بعد التطور الخطير على قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، بنزع المقرر الخاص المعني بالأقليات التابع للأمم المتحدة، بإطلاق صفة «عديمي الجنسية» على اللاجئين الفلسطينيين، في تقريره المقدم للدورة الأربعين لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة في جنيف، لذلك فإن الحل الذي يطرحه، هو بالتجنيس وليس بالعودة، رغم أن ذلك يتنافى مع القانون الدولي وأوضاعهم التي حددتها القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، المنعقدة في جنيف .إن هذا التوصيف يندرج تحت بند تصفية القضية الفلسطينية، ونزع الحق القانوني عن اللاجئين بالعودة إلى فلسطين .نعم، الفلسطينيون لا يعانون مشكلة انعدام، اما حق العودة بحد ذاته فإنه لا يتأثر بالتجنيس، لان الخروج واللجوء الفلسطيني كان قسريا وليس طوعيا .الفلسطيني لاجئ، وهكذا تعامله المفوضية أيضا، ولو كان عديم الجنسية لكان الفلسطيني في منطقة الأونروا خاضع لولاية المفوضية .لأن الفلسطيني يستثنى من ولاية المفوضية في مناطق عمليات الأونروا، كما أن العودة مكفول بالقرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الثالثة .نتنياهو في زيارته لأستراليا العام الماضي، أعلن صراحة، بأنه يرفض قيام دولة فلسطينية رفضا مطلقا، وطرح حكما ذاتيا مكانها، متجنبا الحديث عن سرقة معظم مناطق الضفة الغربية، وكرر مزاعمه حيال الصراع العربي . الصهيوني وشروطه التعجيزية لحله .كما اعتبر خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الأسترالي ملكوم تورنبول، في رده على سؤال حول إقامة الدولة الفلسطينية، بأن لا دولة فلسطينية ستقوم لأن من الأفضل عدم التعامل مع الشعارات، بل مع

المضمون .وتساءل حينها، ماذا سيكون طابع الدولة الفلسطينية المستقبلية؟ هل هذه ستكون دولة تدعو إلى تدمير إسرائيل؟ هل هذه ستكون دولة ستستولي قوى الإسلام المتطرف فورا على أراضيها؟ وتجاهل الحصار غير الإنساني الذي تفرضه دولة الكيان الصهيوني على قطاع غزة والحروب العدوانية التي شنتها ضده، والدمار الرهيب الذي خلفته فيه .

نتنياهو يزعم دوما، «بأن جوهر الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، هو الرفض الفلسطيني المستمر للاعتراف بالدولة اليهودية مهما كانت حدودها .وحينما يعترف الفلسطينيون بالدولة اليهودية وببقائها، وبحق إسرائيل في الوجود وبأنها الدولة «القومية» للشعب اليهودي على أرض أجداده، ستقع سائر القضايا في محلها» .بُثت تصريحات نتنياهو هذه ضمن فيديو بثه حزب الليكود على شبكات التواصل الاجتماعي، خلال حملته لانتخابات الكنيست المقبلة في التاسع من إبريل المقبل، حيث تطرق أيضا إلى «قانون القومية»، الذي ينص على أن «دولة إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي، وأن حق تقرير المصير في دولة إسرائيل، يقتصر على اليهود فقط وأضاف :«أن قانون القومية، يعني لمن يتبع هذه الدولة من ناحية قومية، أن إسرائيل هي دولة تتبع للشعب اليهودي، تضم العلم باللونين الأزرق والأبيض، والنشيد الوطني هتكفا، وما شابه من رموز» .وأيضا كتهيئة لإمكانية طرد فلسطينيي ٤٨، الذين اعتبرهم في مؤتمر هرتسيليا الرابع، الذي عقد عام ٢٠٠٣، «قنبلة ديموغرافية» .للأسف، بدلا من تحقيق الوحدة الوطنية كاشتراط ضروري لأي حركة تحرر وطني، يجري اتباع الأساليب التي تعزز الانقسام الفلسطيني المدمّر.

المصالحة الفلسطينية ... عوامل الفشل المتكرر (تقدير موقف)

أشرف أبو خصيوان ـ مركز مسارات ـ ٢٠١٩/٣/٢٠

مقدمة

تعثّرت جهود المصالحة بين حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، وحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، في ظل مطالبة الأخيرة بتطبيق اتفاق المصالحة العام ٢٠١١، وتمسك الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتطبيق اتفاق العام ٢٠١٧، وتمكين الحكومة من عملها في غزة. يأتي ذلك في ظل غياب صيغة توافقية تسعى لإعادة النظر في الاتفاقيات السابقة، وإنهاء حالة تفرد الحركتين بالقرار الوطني الفلسطيني.

توقفت اللقاءات بين قيادة الحركتين بعد لقائهما الأخير في القاهرة في تشرين الثاني ٢٠١٧، للبحث في تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق المصالحة ٢٠١٧، وانتهى اللقاء بتفاهمات عامة لم تتضمن سوى الاتفاق على عودة الاجتماع مطلع شباط ٢٠١٨، وهو اللقاء الذي أُجِّل بعد أن تجميد جهود المصالحة بسبب خلافات الحركتين على آليات تسليم كامل إدارة قطاع غزة للسلطة الفلسطينية، إضافة إلى عوامل أخرى تجسدت في خلافات داخلية وعوامل إقليمية.[١]

أدت عوامل متعددة إلى فشل حركتي فتح وحماس في التوصل إلى إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، ودخلت عملية المصالحة مرحلة جديدة، بعد قيام الرئيس عباس بحل المجلس التشريعي الفلسطيني، بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٤، تنفيذًا لقرار المحكمة الدستورية[٢]، وقيام "حماس" بعقد جلسة للمجلس التشريعي في غزة أعلنت فيها "نزع الأهلية السياسية عن الرئيس"[٣]، وصولًا إلى تقديم حكومة الوفاق الوطني برئاسة رامي الحمد الله استقالتها، بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٩، وتكليف محمد اشتية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، بتشكيل حكومة جديدة، بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٠[٤]، ليفتح ذلك صفحة جديدة من الخلافات الداخلية.

موقف طرفي الانقسام

حركة فتح

قال الرئيس عباس خلال اجتماعه بالقيادة الفلسطينية، بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٢، إننا نريد المصالحة، على أن تستلم حكومة الوفاق الوطني كل شيء في قطاع غزة.[٥] وتعتبر قضايا المعابر ورواتب الموظفين وجني الضرائب، وعودة رجال أمن السلطة الفلسطينية إلى مراكزهم في قطاع غزة، والسيطرة الأمنية الكاملة، واستلام الوزارات، أبرز مطالب الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح.

يرى الرئيس عباس أن اتفاق القاهرة ٢٠١٧ هو الاتفاق الذي يُمهد لتمكين الحكومة من عملها في قطاع غزة، ويكون من أولويات عملها التحضير لإجراء الانتخابات التشريعية، وترافق موقف الرئيس عباس من المصالحة مع تصريحات اشتية، حيث قال إن "فتح" جاهزة للمصالحة الوطنية الشاملة وفقًا لاتفاق ٢٠١٧، واستكمال عملية تمكين الحكومة من النقطة التي انتهت عندها عقب محاولة استهداف موكب الحمد الله".[٦] كما أكد عاطف أبو سيف، الناطق باسم "فتح"، أن حركته لم تطلب من "حماس" تسليم سلاح المقاومة أو تدميره.[٧]

في هذا السياق، ترى "فتح" أن اتفاق القاهرة ٢٠١٧ يُشكل بداية حقيقية لتحقيق المصالحة وفقًا لمخرجات اتفاق القاهرة ٢٠١١، وهو الدرجة الأولى لسلم إنهاء الانقسام.

حركة حماس

ربطت "حماس" ما ورد في اتفاق ٢٠١٧ بقضية موظفيها، ووقف الإجراءات ضد قطاع غزة، وأصرت على التمسك بسيطرتها الأمنية على القطاع تحت عنوان عدم المساس بسلاح المقاومة، وبعد اتهامها بتفجير موكب الحمد الله، بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٣، اشترطت العودة إلى اتفاق القاهرة ٢٠١١، الذي تعتبره أكثر شمولية، ويضمن تحقيق الوحدة الوطنية والشراكة السياسية، من خلال عقد الإطار القيادي الموحد لمنظمة التحرير، وتشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على إجراء الانتخابات وإنهاء الانقسام، وذلك ما عبّر عنه موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي للحرك، إذ أكد أن اتفاق ٢٠١٧ مجرد آليات لتطبيق اتفاق ٢٠١١، وإذا لم تنجح هذه الآليات فلنبحث عن آليات جديدة لإنجاح اتفاق ٢٠١١، كونه الأساس الذي يجب أن ننطلق من خلاله لتحقيق الوحدة الوطنية[٨].

في ذات الوقت، قلل سامي أبو زهري، القيادي في "حماس"، من قيمة أي مصالحة بين القوى ما لم ترفع السلطة العقوبات عن غزة وتنهي سياسة التمييز ضد القطاع.[٩] في حين وصف محمود الزهار، القيادي في الحركة، مصطلح المصالحة بـ"المضلل"، مطالبًا بتطبيق اتفاق ٢٠١١.[١٠]

عقب تكليف اشتية بتشكيل حكومة جديدة، اعتبر عبد اللطيف القانوع، المتحدث باسم "حماس" "أن أي حكومة أو مؤسسة فلسطينية تتشكل بعيدًا عن التوافق والإجماع الوطني هي انقلاب على الاتفاقيات الموقعة بالرعاية المصرية وتكريس لسياسة الاستبداد"، واصفًا الحكومة الجديدة بـ"الانفصالية"[١١]. وهو ما يعني أن مقاربة تمكين الحكومة في قطاع غزة وفق اتفاق ٢٠١٧ باتت تواجه مزيدًا من الصعوبات في ظل عدم اعتراف "حماس" بالحكومة المزمع تشكيلها.

تتمسك حركة حماس بموقفها من المصالحة الفلسطينية، في تنفيذ اتفاق القاهرة ٢٠١١، لأنه يُمهد الدخول المجاني للحركة لمنظمة التحرير، ويؤسس للشراكة الوطنية من وجهه نظرها، ويثبت أقدامها أكثر في النظام السياسي الفلسطيني.

الموقف الإسرائيلي

شهد الموقف الإسرائيلي من المصالحة بين حركتي فتح وحماس مواقف مُتقاربة بين كافة الأحزاب داخل الحكومة الإسرائيلية، فقد عبر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بأن إسرائيل "لن تعترف بالمصالحة بين "فتح" و"حماس"، لكنها لن تقطع العلاقة مع السلطة الفلسطينية، ولن تمنع تنفيذ الاتفاق، وستعمل مع الحكومة الفلسطينية في معابر غزة بالقضايا الإنسانية المتعلقة بالقطاع".[١٢]

في ذات الوقت، صرح نفتالي بينيت، رئيس حزب البيت اليهودي وقتها، عند توقيع اتفاق ٢٠١٧، أن "الاتفاق سيؤدي إلى تشكيل حكومة إرهاب وطني"، وطالب بقطع العلاقات مع السلطة الفلسطينية، وإعادة العقوبات التي فرضت على الفلسطينيين في العام ٢٠١٤ بعد توقيع اتفاق الشاطئ للمصالحة، وطالب بوقف المفاوضات، التي اعتبر مجرد عقدها مع الفلسطينيين "تنازلًا إسرائيليًا لهم".[١٣]

بعد ذلك، سمحت إسرائيل بنقل أموال قطرية إلى قطاع غزة بعد تفاهمات بين قطر وإسرائيل والأمم المتحدة تتضمن توفير الوقود لشركة الكهرباء في القطاع، وأن تدفع قطر ١٥ مليون دولار شهريًا لحركة حماس لدفع رواتب موظفيها، وهو ما دافع عنه نتنياهو بأنه "يشكّل جزءًا من إستراتيجية أوسع نطاقًا، تهدف للإبقاء على الانقسام بين حركتي فتح وحماس"[١٤]، ما خفف الضغوط التي تتعرض لها الحركة جراء العقوبات المفروضة عليها من قبل السلطة الفلسطينية، لإجبارها على تسليم قطاع غزة لحكومة الوفاق.

في هذا السياق، سمحت إسرائيل بإدخال الأموال القطرية؛ لحاجتها إلى تهدئة جبهة قطاع غزة، خاصة مع اقتراب الانتخابات الإسرائيلية، ولأنها تدرك أن ذلك سيشجع "حماس" على التشدد في مطالبها التي تتعلق بالتوصل إلى اتفاق مصالحة.

تمتلك إسرائيل القدرة على عرقلة أي اتفاق للمصالحة بين الفلسطينيين، فهي تضع شروطًا لأي اتفاق فلسطيني، تقضي باعتراف "حماس" بشروط اللجنة الرباعية الدولية، و"نزع سلاحها"، ووقف حفر الأنفاق وإنتاج الصواريخ، والإفراج عن "جنود إسرائيليين" محتجزين في غزة.[١٥]

موقف المحاور العربية والإقليمية

هناك تقارب في المواقف بين حركة حماس وبعض الدول العربية والإقليمية، وتمثل ذلك بتقديم الدعم المالي للحركة، وهو ما يساهم في تعزيز حكم الحركة لقطاع غزة، إذ ساهمت قطر من خلال الأمم المتحدة في توفير الوقود لمحطة الكهرباء، وانتهجت آلية جديدة لإدخال أموال تُقدر بـ ١٥٠ مليون دولار تُدفع كرواتب للموظفين في قطاع غزة، على مدار ست أشهر، بدأت في تشرين الثاني ٢٠١٨.

برز دور جديد لدولة الامارات العربية المتحدة من خلال دعم محمد دحلان، القيادي المفصول من حركة فتح، في تقديم مساعدات مالية وإغاثية لعدد كبير من الأسر الفلسطينية في قطاع غزة من خلال اللجنة الوطنية للتكافل، إضافة إلى تقديم أموال لعائلات ضحايا الانقسام الفلسطيني، وكمساعدات طبية وأدوية لوزارة الصحة في غزة، فضلًا عن حالة التقارب السياسي بين "التيار الإصلاحي" الذي يقوده دحلان مع حركة حماس، وهو ما تخشاه قيادة السلطة الفلسطينية في رام الله.

الموقف المصري

تواجه القاهرة تحديات كبيرة في ملف المصالحة الفلسطينية، فقد فشلت الجهود السابقة في التوصل إلى صيغة توافقية تُنهي الانقسام، وتعيد الدور للمشهد السياسي الفلسطيني المُوحد، خاصة في ظل تدخل بعض الدول العربية في الشأن الفلسطيني من خلال تقديم دعم مالي لقطاع غزة.

تملك مصر دورًا فاعلًا من خلال توافق القوى الفلسطينية والعربية والإقليمية على دورها في رعاية الحوار الوطني الفلسطيني، فهي تملك شريان الحياة بالنسبة لحركة حماس، وهو معبر رفح، الذي من خلاله تطل "حماس" على العالم، وهو أيضًا المفتاح الذي تريد "حماس" من خلاله تخفيف الحصار صحيًا وتعليميًا وإغاثيًا وإنسانيًا، وصولًا إلى منطقة تجارية حرة.

في هذا السياق، تدرك مصر أن "حماس" تريد فتح علاقات سياسية إيجابية مع القاهرة، وهو خيار إستراتيجي لحماس وليس تكتيكيًا، لذلك تتفهم مصر احتياجات "حماس"، وتحاول أن توظّف ذلك للضغط عليها لقبول المصالحة.

كما تملك القاهرة أوراقًا ضاغطة على السلطة والرئيس عباس من خلال موقع مصر الاعتباري والنفوذي من بين الدول العربية، وأن مصر الوحيدة المحتكرة الملف الفلسطيني، ومن الصعب على أي دولة أن تقوم بدور في المصالحة الفلسطينية بمعزل عن مصر، هذا إلى جانب دور مصر المحوري في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، إذ لا تستطيع السلطة الفلسطينية اتخاذ أي قرار مصيري في المفاوضات مع إسرائيل دون موافقة القاهرة.[١٦]

تدرك مصر حجم الصعوبات التي تعترض جهودها لإنجاز المصالحة، ومع ذلك من المرجح أن يستمر عملها مع الطرفين من أجل التوصل إلى صيغة توافقية للمصالحة، لأن ذلك يعزز دورها ومكانتها الإقليمية، وكذلك من أجل منع تدهور الأوضاع في قطاع غزة أو انفجار مواجهة شاملة مع الاحتلال الإسرائيلي، خوفًا من الفوضى، أو تحول قطاع غزة إلى بيئة داعمة للإرهاب.

خاتمة

أدت عوامل عدة، محلية وإقليمية ودولية، إلى فشل جهود المصالحة، أبرزها محليًا عدم توفر إرادة سياسية لدى طرفي الانقسام، من خلال التوافق على صيغة مشتركة لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها القضية الفلسطينية. وأما إقليميًا فتتدخل بعض المحاور الإقليمية في مجريات الحوار الفلسطيني، من خلال حالات التقارب السياسي والفكري مع بعض الفصائل الفلسطينية عبر تقديم الدعم المالي لها لإطالة أمد الانقسام وإفشال الجهود المصرية في تحقيق المصالحة. وأما دوليًا، فتمارس بعض الأطراف ضغوطًا كبيرة على الفلسطينيين من أجل عدم التوصل إلى اتفاق المصالحة، تنفيذًا لسياسات داعمة لوجود إسرائيل وعدم توحيد الفلسطينيين لأنفسهم.

لا يزال تأثير هذه العوامل ظاهرًا على أرض الواقع، وبشكل ملموس، وهذا يُرجح فشل الجهود المستقبلية، في ظل استمرار مواقف الأطراف الداخلية والتأثير السلبي للبيئتين الإقليمية والدولية.

الهوامش

** ما يرد في هذه الورقة من آراء تمثل كاتبها، ولا تعكس بالضرورة موقف مركز مسارات.

[١] استئناف المصالحة الفلسطينية في ٢٠١٧ واستمرار خلافات "فتح" و"حماس" يعطّل تحققها، وكالة شينخوا، ٢٠١٧/١٢/٢٨. bit.ly/2TTssYx

[٢] نص قرار المحكمة الدستورية بشأن حل التشريعي وإجراء الانتخابات، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، ٢٠١٨/١٢/٢٤. bit.ly/2Oczy4S

[٣] التشريعي في غزة: الرئيس عباس فاقد الشرعية .. و"فتح" تقول إن جلسة "حماس" لا تمثل إلا نفسها، وكالة سوا الإخبارية، ٢٠١٨/١٢/٢٦. bit.ly/2OeIPJL

[٤] الرئيس يكلف محمد اشتية بتشكيل حكومة جديدة، وكالة وفا، ٢٠١٩/٣/١٠. bit.ly/2UKbFEr

[٥] الرئيس بمستهل اجتماع القيادة: المحكمة الدستورية أصدرت قرارًا بحل "التشريعي" والدعوة لانتخابات تشريعية، وكالة وفا، ٢٠١٨/١٢/٢٢. bit.ly/2HvcnCy

[٦] فتح: جاهزون للمصالحة الوطنية الشاملة، قناة المنار، ٢٠١٨/١١/٢٠. bit.ly/2HCqA0D

[٧] "فتح": جولة المصالحة الأخيرة تعثّرت، صحيفة القدس العربي، ٢٠١٨/١٢/٣. bit.ly/2Jt2PcW

[٨] أبو مرزوق يدعو للبحث عن آليات جديدة لإنجاح اتفاق ٢٠١١ للمصالحة، وكالة سوا الإخبارية، ٢٠١٨/١٢/٢. bit.ly/2TjddUh

[٩] المصالحة .. "فتح" أعلنت موقفها فكيف ردت "حماس"؟، الجزيرة نت، ٢٠١٨/٨/٢٨. bit.ly/2UJPuhC

[١٠] الزهار: مصر لم تحقق ما وعدتْ به من اختراق حقيقي في ملفات غزة، وكالة فلسطين اليوم، ٢٠١٩/٢/٢٥. bit.ly/2NtKIC1

[١١] حماس تعقب رسميًا على تكليف محمد اشتية بتشكيل الحكومة الجديدة، وكالة سوا الإخبارية، ٢٠١٩/٣/١٠. bit.ly/2WdQRoT

[١٢] Barak Ravid, Netanyahu: Israel Won't Cut Ties With Palestinian Authority Over Unity Deal With Hamas, Haaretz, 17/10/2017. bit.ly/2UKtkM3

[١٣] بينت يطالب بإعادة عقوبات ٢٠١٤ على الفلسطينيين، صحيفة "إسرائيل اليوم"، ٢٠١٧/١٠/٤.

[١٤] Netanyahu: money to hamas part of strategy to keep palestinians divided, Jerusalem Post, 12/3/2019. bit.ly/2J4okAM

[١٥] ما هي الشروط الأربعة الإسرائيلية للموافقة على اتفاق المصالحة؟، قناة العالم، ٢٠١٧/١٠/١٢. bit.ly/2JzCQRk

[١٦] عماد الحديدي، الدور المصري وتأثيره على المصالحة الفلسطينية، دنيا الوطن، ٢٠١٧/٧/١٢. bit.ly/2uj7O5

كيف تواجه السياسة الفلسطينية التوجه العالمي اليميني؟

عماد شقور . القدس العربي . ٢٠١٩/٣/٢١

بعد تسعة ايام، يوم ٣٠ آذار/مارس الحالي، يصادف الذكرى السنوية الـ٤٣ لـ«يوم الارض»، والذكرى السنوية الاولى لانطلاق ما اعتبره «الانتفاضة الفلسطينية الثالثة»، المباركة، مثل الانتفاضة الفلسطينية الاولى المباركة، التي قادت الى مكاسب فلسطينية غير مسبوقة على مدى اكثر من قرن من الصراع العربي/الفلسطيني الصهيوني، وعلى مدى اربعة عقود من الصراع الفلسطيني/العربي الصهيوني. هذا عنوان وموضوع لمقال جدير بان يُكتب ويُنشر.

بعد تسعة عشر يوما، يوم ٩ نيسان/ابريل المقبل، يتوجه الإسرائيليون الى صناديق الاقتراع، مع انتهاء معركة انتخابات حادة، وربما غير مسبوقة، لاختيار اعضاء الكنيست المقبلة، وما ستحمله نتائج تلك الانتخابات من تأثيرات بالغة، على مجمل جوهر وشكل مسارات ومحطات صراعنا المقبلة، مع إسرائيل والحركة الصهيونية. هذا عنوان وموضوع لمقال ثانٍ جدير بان يُكتب ويُنشر.

قبل سبعة ايام، يوم الخميس الماضي، ١٤ آذار/مارس الحالي، انطلقت في قطاع غزة «ثورة الجياع والمهانين» في غزة، تحت شعار «بدنا نعيش»، وهي ثورة شباب وصبايا قطاع غزة، في ما وصفته الباحثة الإسرائيلية، والمحاضِرة في كلية العلوم السياسية في جامعة حيفا، رونيت مرزان، (والتي خدمت من قبل في اجهزة المخابرات والأمن الإسرائيلية)، في مقال لها في هآرتس امس الاول، الثلاثاء، بانه ثورة شباب غزة على «ثلاثة آبائهم»: الأب الخاص، وهو اب العائلة، الذي يخجل به ابناؤه، فـ«يخصيهم»، للتعويض عن رجولته المجروحة، بعد ان تعرّض هو بدوره لـ«الخصي» من «الأب السلطوي» (حماس)، (وهو، اي «الأب السلطوي» الذي يحتقره شباب غزة)،و«الأب» الذي يقمعهم بدوره للتعويض عن «رجولته المجروحة»، جرّاء الاهانة التي يتعرض هو لها من جانب «زوج الأُم» الإسرائيلي. وهم، (أي شباب غزة)، يسعون للانتقام من «زوج الأُم» الذي يحتلّهم ويصادر حريتهم وحقهم في الحياة بكرامة. هذا عنوان وموضوع لمقال ثالث جدير بان يُكتب ويُنشر.

اليوم، الخميس، تعقد قمة ثلاثية في تل ابيب، حيث يلتقي زعماء إسرائيل واليونان وقبرص: رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ورئيس الحكومة اليونانية، أَلِكسيس تسيبراس، والرئيس القبرصي، نيكوس أناستاسيادس، برعاية العرّاب الأمريكي، ممثَّلا بوزير الخارجية، مايك بومبيو، لتعزيز التعاون العسكري بين الدول الأربع، الذي وصل حد اقامة سلاح الهندسة في الجيش الإسرائيلي جهاز رادار بحري متطور في جزيرة كريت اليونانية، قادر على المراقبة والرصد لمسافات بعيدة ومساحات واسعة جدا. [نذكر في سياق الحديث عن هذا التحالف، ان الرد العربي، في مرحلة النهوض التي قادها جمال عبد الناصر، وفي المرحلة التي كانت فيها تركيا جزءاً من الطوق الإسرائيلي للحدود الشمالية للعالم العربي، ان عبد الناصر بنى تحالفا قويا مع اليونان، لتطويق الطوق الإسرائيلي، ودعم بشكل فاعل ومؤثر وحاسم ايضا، الثورة القبرصية بقيادة الزعيم القبرصي، المطران

مكاريوس، للتحرر من الاستعمار البريطاني، في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، وحتى تحرير قبرص في صيف العام ١٩٦٠]. هذا عنوان وموضوع لمقال رابع جدير بان يُكتب ويُنشر.

جرأة الفدائي الشجاع الشهيد، عمر ابو ليلى، ابن الـ١٩ عاما، الذي طعن جنديا في جيش الاستعمار الإسرائيلي، واستولى على سلاحه، وقتل واصاب، بهذا السلاح الإسرائيلي، عددا من قطعان المستعمرين/المستوطنين الإسرائيليين عند حاجز مستعمرة اريئيل المقامة على اراضي الدولة الفلسطينية، هي ايضا، وبالتأكيد، جديرة بأن تكون عنوانا وموضوعا لمقال خامس جدير بان يُكتب ويُنشر.

غير هذه العناوين والمواضيع، تتكدّس عناوين اخرى لا يتسع المجال لتسجيلها وسردها. لكنني اضع كل هذه المواضيع جانبا، مؤقتا، والى ان تحين فُرَص التركيز عليها، حيث تُخلي مكانها لاعتمادي عنوانا يتعلق بما ارى ان يكون الموضوع السياسي الذي يخص الحاضر الفلسطيني، والاسابيع والاشهر المقبلة، وهو عنوان «التروي»، فأقول:

كثيرة هي الدلائل التي تشير الى ان الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، سيعلن خلال اسابيع قليلة، وبعد الانتخابات البرلمانية المقبلة في إسرائيل، في التاسع من الشهر المقبل، تفاصيل ما يسميه «صفقة القرن».

الثقة الفلسطينية والاطمئنان الى السياسة الأمريكية، منذ بدء الصراع العربي/الفلسطيني الصهيوني الإسرائيلي مهزوزة. واصبحت هذه الثقة المهزوزة معدومة بالكامل، منذ تسلُّم الرئيس الأمريكي، ليندون جونسون، للبيت الابيض/الاسود الأمريكي، فور اغتيال الرئيس جون كنيدي، الذي خلف دوايت آيزنهاور في الرئاسة الأمريكية. (ولا يضيرنا التذكير في هذا السياق، بالتوافق النادر السوفياتي الأمريكي ايام نيكيتا خروتشوف ودوايت آيزنهاور، على الغاء ومسح آثار العدوان الثلاثي على مصر، سنة ١٩٥٦، وشطب كل ما للامبراطورية البريطانية شرق السويس، واجبار إسرائيل على الانسحاب غير المشروط من شبه جزيرة سيناء المصرية، ومن قطاع غزة الفلسطيني).

اما في عهد الرئيس الأمريكي الحالي، دونالد ترامب، رجل الاعمال والعقارات و«الصفقات»، الذي يفتقر الى الحكمة والفهم السليم للسياسة الدولية، والذي بزّ كل من سبقه في المنصب، في عنصريته وفي انحيازه الكامل لإسرائيل ولحكومتها العنصرية البالغة اليمينية، والذي يستند بالكامل الى طائفة الأفنجلست العنصرية المسيحيانية المتصهينة، فقد اصبح من الواضح للفلسطينيين وللشعوب العربية قاطبة، (ولا اتحدث هنا عن حكّام هذه الشعوب)، ان لا امل يرتجى منه ومن ادارته اليمينية الصهيونية، وان سياسة المهادنة والمداهنة وصولا الى سياسة التنازل والقبول بما عرضه ويعرضه ويسعى الى تحقيقه، هي سياسة خاطئة، حتى لا اقول ما هو اكثر من ذلك.

الا ان ما نحن بصدده امر آخر تماما. انه امر: كيف نواجه هذه السياسة؟ كيف نتصدى لهذه السياسة؟ وما هي السياسة الفلسطينية الحكيمة العاقلة، والشجاعة في الوقت ذاته، التي يجب اعتمادها في هذه المرحلة الخطيرة بالذات؟؟.

لا تكمن الشجاعة في مواجهة السياسة الأمريكية في التسرّع والتسابق على موقع السبّاق في رفض «صفقة ترامب». تكمن الحكمة وكامل الشجاعة السياسية، في مواجهة «صفقة ترامب»، في التريّث والتروي.. تكمن في الحرص على اعصاب بالغة البرودة.. تكمن في الدراسة وتمحيص كل فقرة وبند وجملة، كل كلمة وحرف ونقطة وفاصلة في هذه «الصفقة»، رغم اننا ننتظرها بتوجس وشكوك وميل عارم الى الرفض.. تكمن في التريّث والتروي، رغم ذلك، وبالاساس، لسماع ومعرفة ودراسة الرد الإسرائيلي عليها، وكيفية تعاملهم معها، ونقاط التلاقي والفراق، إن وُجِدَت، بين الموقفَين والتوجُّهَين الأمريكي والإسرائيلي.

هل هذا كلام سابق لأوانه، ونحن على بُعد اسابيع (ربما كثيرة)، من نشر وإعلان «صفقة القرن»؟.

لا اعتقد ذلك، خاصة ونحن نسمع حمحمات واستعدادات لاحراز قصب السّبَق في رفض هذه الصفقة، حتى قبل اعلانها، رغم ما يبلغنا عمّا تعرض ويتعرض له الاردن، (وهو الشقيق التوأم لفلسطين، والأقرب اليها سياسيا ومصالحا)، من ضغوط أمريكية، وآخرها، حتى الآن على الأقل، ما تسرّب ويتسرّب (عبر وسائل الاعلام)، عن مجريات لقاءات ومباحثات الملك عبدالله الثاني في زيارته الحالية الى أمريكا.

إشكالية البحث عن مخرج من الاستعصاء الفلسطيني

عريب الرنتاوي ـ الدستور ـ ٢٠١٩/٣/٢١

عرض المفكر المصري عبد المنعم سعيد في صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، لمضامين «ورقة سياسات» قدمها الدكتور خليل الشقاقي حول التحديات والتهديدات التي تجبه القضية الفلسطينية في لحظتها الراهنة، وسبل مواجهتها والخروج من أزمة استعصائها، أشاد بالطابع المهني الراقي للورقة، وما استبطنته من تشخيص دقيق للحالة الفلسطينية، لكنه لم يمنح الجزء الأخير من الورقة، والمتعلق بسبل الخروج من التحديات ومجابهة التهديدات «العلامة» ذاتها التي منحها للتحليل والتشخيص.

لست هنا بصدد عرض ورقة الشقاقي، واستطراداً مقالة الدكتور سعيد، فالورقة والمقالة متوفرتان لمن يرغب في الاستزادة ... بيد أنني بصدد التوقف عند معضلة البحث عن حلول ومخارج للاستعصاء الفلسطيني في بعديها الداخلي والإسرائيلي سواء بسواء ... كثرة هي الأوراق و»تقديرات الموقف» والأبحاث، قدمت في هذا السياق، وبعضها لا يقل جودة ومهنية عن ورقة الشقاقي، بيد أنها جميعها تتلعثم وترتبك عندما تصل إلى الفصل الأخير، الخاص بصياغة المخارج والتوصيات وسبل الإفلات من الاستعصاء ... وكاتب هذه السطور، مرّ بهذه «المحنة» في غير مناسبة وأكثر من مرة.

إن أنت قلت إن نقطة البدء في الخروج من الاستعصاء إنما تتمثل في استئناف المصالحة واستعادة الوحدة، بوصفها شرطاً لازباً لأية استراتيجية استنهاض للحالة الفلسطينية ... فأنت تعرف مسبقاً، أن المصالحة والوحدة، تزدادان صعوبة يوماً إثر آخر، وتتحولان إلى انفصال مؤسساتي وسياسي واجتماعي وجغرافي لا فكاك منه.

وإن أنت قلت إن الحاجة باتت ماسّة لبعث وترشيق الحركة الوطنية الفلسطينية للقيام بمهمتها الأصلية في قيادة شعبها إلى ضفاف الحرية والاستقلال، فأنت تعرف بلا شك، أن حالة «الشيخوخة» و»الترهل» التي ضربت جذوراً عميقة في بنى ومؤسسات وأحزاب وفصائل ورموز هذه الحركة، تجعل من المتعذر ترجمة شعار لم يفارق الحركة الوطنية منذ عقود ثلاثة على أقل تقدير، ومن دون جدوى أو تقدم.

وإن أنت دعوت لمراجعة تجربة ربع قرن من الفشل في الوصول إلى الحرية والاستقلال أو في بناء «مشروع» دولة حديثة وديمقراطية قائمة على سيادة القانون، فأنت معرض للإصابة بخيبة أمل عميقة، عندما ترى «خياركم في الجاهلية» هم أنفسهم «خياركم في الإسلام»، إذ ليس من بين النخبة التي قادت المشهد الفلسطيني طول الفترة الماضية، من ينتابه إحساس بالأسف على موقف أو سلوك، أو من هو مستعد لتحمل أوزار الفشل أو حتى الاعتراف به ... «الشمّاعات» جاهزة دائماً لتُعلق عليها كافة الأوزار والمسؤوليات.

وإن أنت قلت إن «حل الدولتين» بالصيغة التي عرف بها لم يعد قائماً، وأن المشروع الوطني الفلسطيني بات في أمس الحاجة لإعادة التعريف، وبناء توافقات وطنية جديدة حول ماهية هذا المشروع في المرحلة المقبلة وعناوينه وأهدافه، تصطدم بجدار من الرفض والصد، وجدران من المصالح المتراكبة فوق مؤسسات الأمر الواقع في كل من الضفة وغزة سواء بسواء.

وإن أنت عرضت لإشكالية الكفاح وأدواته، التي يتعين على الشعب الفلسطيني اعتمادها وتفعيلها، تفجؤك «قلة الحيلة» و«المزايدات» و«المناقصات»، وتصدمك «الرطانة» غير المكلفة عن المقاومة المدمرة والمزلزلة، حتى وهي تتحول إلى مجرد جهاز أمني، لا وظيفة له سوى حماية «سلطة الأمر الواقع» ومنظومة امتيازاتها، فيغيب المنطق ويستقيل العقل.

وإن أنت تقدمت بمقترح تفعيل البعد «القومي» في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، تصطدم بجدار النظام العربي، وتوزع العواصم العربية على المحاور والأحلاف المتصارعة، وتبدل الأولويات العربية والإسلامية بصورة صادمة، لكنك تفعل ذلك في نهاية المطاف، وإن من باب «إبراء الذمة والضمير».

مشكلة البحث عن مخارج وحلول تصطدم بغياب «الروافع السياسية» و«الحوامل الاجتماعية» التي يمكنها النهوض بمشروع استنهاضي فلسطيني ... تصطدم بـ«العقل الفلسطيني الرتيب» الذي يقاوم الجديد ويخشى التفكير من خارج الصندوق ... لذلك غالباً ما تأتي الأبحاث والأوراق السياسية، الحسنة منها والرديئة، بالخلاصات ذاتها والتوصيات المكررة والمعروفة.

عبد المنعم سعيد ـ الشرق الأوسط ـ ٢٠١٩/٣/٢٠

المفارقة الكبرى في القضية الفلسطينية، هذه الأيام، هي ما تتجسد في تلويح الإدارة الأميركية بصفقة كبرى لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من ناحية؛ وعدم معرفة جميع الأطراف بماهية هذه الصفقة من ناحية أخرى. ومن الناحية العربية، فإن المفارقة الأعجب هي إصرار الجميع على أهمية القضية، ومع ذلك فإن هناك استسلاماً كبيراً لانتظار ما سوف تأتي به أميركا من أفكار حتى يمكن دراستها والبحث فيها، ولا توجد هناك فكرة عربية أو فلسطينية واحدة للتعامل مع الواقع الراهن، سواء على مستوى الإقليم العربي أو الشرق الأوسط كله في أعقاب التطورات التي جرت أثناء وبعد ما سمي «الربيع العربي».

واحدة من المحاولات النادرة لتقدير الموقف الفلسطيني جاءت من الدكتور خليل الشقاقي، وهو من أبرز أساتذة العلوم السياسية العرب، كما أنه مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله، في شكل ورقة «سياساتية» صدرت في ٦ مارس (آذار) الحالي تحت عنوان «التحديات ومصادر التهديد التي تواجه الفلسطينيين اليوم». الورقة تقدم تحليلاً راقياً للحالة الفلسطينية الآن، وعلى درجة عالية من الواقعية، وتقدم للفلسطينيين في عمومهم ما يمكن أن يكون مخرجاً من أكثر المآزق شدة «منذ نهاية الانتفاضة الثانية في نهاية عام ٢٠٠٤». الورقة تقدم لثلاث نقاط جوهرية: التحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية، والتهديدات المترتبة عليها، وكيفية الخروج من المأزق الراهن. والحقيقة أن ما كان من قوة ودقة ورصانة في رصد التحديات والتهديدات، فإنه عندما يصل إلى نقطة الحل نجد أنفسنا عند الشواطئ نفسها التي وقفت عندها القضية الفلسطينية خلال العقود الماضية.

التحديات أربعة، واحدة تنبع من فشل حركة التحرير الفلسطينية في تحقيق أهدافها في التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، بينما تواجه خطة سلام أميركية متخيلة تأتي بعد إجراءات تقوم بها إسرائيل على الأرض، وقامت بها الولايات المتحدة، وكانت نتيجة مقاطعة السلطة الفلسطينية للتعامل مع الولايات المتحدة فرض عقوبات عليها أضعفت من قدراتها الاقتصادية. والتحدي الثاني داخلي ناجم عن الانقسام الفلسطيني الذي بدأته «حماس»، ولكن الجديد أن هذا الانقسام يمضي ويتعمق ويخلق واقعاً جديداً تنفصل فيه تدريجياً الضفة عن القطاع. والتحدي الثالث ناجم عما سبق ويسبب معاناة مالية واقتصادية غير مسبوقة، حيث تنضب الموارد الفلسطينية يوماً بعد يوم، كما أن فشل المبادرة الأميركية سوف يُلقى على عاتق الفلسطينيين مضافة له عقوبات اقتصادية إضافية تساهم في تعميق الانفصال بين الضفة والقطاع، فضلاً عن ارتجاج الساحة الداخلية الفلسطينية. وهو ما يفضي فوراً إلى التحدي الرابع، والمتعلق بمشروعية السلطة الفلسطينية الراهنة، ويسبغها بسبغة «سلطوية» متصادمة مع «حماس» بحكم الطبيعة والتاريخ، ولكنها متصادمة في داخل «فتح»، وأكثر من هذا مع المجتمع المدني الفلسطيني؛ وكل ذلك يمكن إضافة قضية الخلافة في قمة السلطة الفلسطينية إليه.

تحديات بمثل هذا الحجم لا بد لها أن تولد تهديدات خطيرة للقضية الفلسطينية، وتحددها الورقة الفلسطينية المشار إليها في التهديدات الخارجية القادمة من إسرائيل التي لا تزيد المستوطنات فقط، وإنما تلوح بالضم لأجزاء أو كل المنطقة «سي C»، مع فرض المزيد من القيود على الفلسطينيين، سواء في الحركة أو البناء أو الإقامة في القدس. وهناك التهديدات القادمة من الولايات المتحدة التي طبقت أجزاء منها بالفعل فيما تعلق بالقدس واللاجئين، ولكن هناك ما هو أكثر في المنظمات الدولية وشرعية جواز السفر الفلسطيني. كما أن هناك التهديدات القادمة من الإقليم، حيث تعتمد أطراف إقليمية مثل إيران على طرف فلسطيني مثل «حماس»، فيكون التسليح للانقسام الفلسطيني. التهديدات الداخلية لا تقل خطورة، فـ«حماس» المسلحة تخلق ظرفاً مواتياً لحرب مع إسرائيل، وتمنع في الوقت نفسه كل إمكانات المصالحة الفلسطينية. السلطة الفلسطينية في الوقت ذاته، ومع استمرار الضغوط الداخلية والخارجية تجنح إلى تقويض سيادة القانون وأرضية الشرعية الدستورية عندما حلت المجلس التشريعي الفلسطيني، وكل ذلك في النهاية يخلق خطر غياب خيار دستوري للتعامل مع الواقع الراهن والمستقبل الفلسطيني.

الصورة المخيفة هذه تعبر عن الواقع الفلسطيني بدقة ووضوح، ولكنها عندما تصل إلى نقطة المواجهة فإنها تستريح إلى ما هو مألوف، ولكن وللحق فإنها تبقي الباب مفتوحاً، لكي تكون هناك خطة فلسطينية عربية مشتركة بديلة لخطة ترمب الحقيقية أو الوهمية. فالمقترح هو تحقيق «المصالحة» الفلسطينية، وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية معاً، وتوثيق العلاقات مع مصر والسعودية والأردن لتصحيح توازن القوى المختل مع إسرائيل، والخروج بالخطة المشار إليها. المعضلة هنا أن المصالحة باتت من الأمور المستحيلة على ضوء ما هو معروف من «حماس» من تاريخ مع السلطة الوطنية، ومن رفض لقبول شرط الدولة الفلسطينية في أن تكون هناك سلطة واحدة لها حق الاحتكار الشرعي لحمل السلاح. والخطة العربية لا يكفي فيها الحديث عن المبادرة العربية للسلام التي يمكن توسيعها، بحيث تكون المبادرة جزءاً من تصور استراتيجي للأمن الإقليمي بالقدر الذي يحدث بالفعل من تطبيقات للتعامل مع الأمن في الأرض الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط. وببساطة، فإن ما هو واقع فعلياً من «اتحاد جمركي» بين فلسطين وإسرائيل يمكن التخلص من تشوهاته التي تضعه بشكل كامل في يد السلطات الإسرائيلية، وتحويل ذلك فعلياً إلى واقع ربما يفتح الباب لدولة واحدة أو اتحاد كونفدرالي أو صور مختلفة تعطي الاستقلال للفلسطينيين من ناحية، والقبول والأمن للإسرائيليين من ناحية أخرى. والحقيقة فإن دخول فلسطين وإسرائيل والأردن (بالإضافة إلى قبرص واليونان وإيطاليا) في منتدى الغاز لشرق البحر الأبيض المتوسط يفتح الباب لتخطيط الحدود البحرية لإسرائيل وفلسطين لأول مرة في التاريخ، وفي الوقت نفسه يفتح الباب لأشكال كثيرة من التعاون التي يمكن تطبيقها في مجالات أخرى. ولكن ربما كان أهم ما جاء في الورقة الفلسطينية، الدعوة إلى الاجتهاد والبحث في واقع القضية الفلسطينية، والخروج من ذلك إلى خطة سلام عربية ذات محتويات استراتيجية وسياسية واقتصادية. فربما آن الأوان لكي نتخلص من العادات الشرق أوسطية التي تجعل الحل في يد الولايات المتحدة وحدها، أو ومعها روسيا والاتحاد الأوروبي؛ فقد كانت المرات التي تم فيها الحصول على الحقوق غير منقوصة تلك التي قام بالمبادرة بها الرئيس أنور السادات من مصر، والملك

حسين من الأردن حينما كانت أصول الحركة مباشرة والكلام وجهاً لوجه، والحوارات تجري على المستويات الرسمية وغير الرسمية. وبصراحة، فإنه يمكن مواجهة «صفقة القرن» ليس بصخب الرفض أو المقاطعة، وإنما بخطة أكثر شمولاً من ناحية، وإجراءات مطلوبة من ناحية أخرى مثل الحصول على تعهد إسرائيلي بعدم ضم الأراضي العربية المحتلة في الجولان أو في المنطقة «سي C» الفلسطينية، والإفراج عن المسجونين الفلسطينيين، وفي المقدمة منهم مروان البرغوثي، وبقدر ما في ذلك من بناء للثقة مع إسرائيل، فربما يكون فيه صلاح للساحة الفلسطينية!

التحوّل في سياسة التخطيط الإسرائيلية تجاه المجتمع العربي!

عروة سويطات (*) . مركز مدار للدراسات الإسرائيلية . ٢٠١٩/٣/١٩

"ينبغي الإصرار على تجنيد الجمهور بأسره، وخاصة رؤساء السلطات المحلية والقيادات المحلية، لتنفيذ خطوات نحو التغيير المفهوميّ وإفساح المجال أمام المبادرة إلى البناء للأعلى، على الأراضي الخاصة أيضا، سواء أكانت بالملكية أو بالاستئجار، بصورة فورية"- بهذه الكلمات يتطرق تقرير طاقم الـ ١٢٠ يوما الذي عيّنته الحكومة الإسرائيلية لوضع خطة لمعالجة "ضائقة السكن في بلدات الأقليات" الصادر في حزيران ٢٠١٥، والذي شكّلت توصياته أساس الخطة الحكومية الكبرى لدمج المجتمع

العربي في الاقتصاد الإسرائيلي . وهي الخطة التي عُرفت باسم "القرار رقم ٩٢٢" (قرار الحكومة رقم ٩٢٢ من يوم ٢٠١٥/١٢/٣٠، نشاط الحكومة للتطوير الاقتصادي بين جمهور الأقليات خلال السنوات ٢٠١٦ – ٢٠٢٠). وحيال الفصل الإثني المتواصل للحيز والخطوات التشريعية المختلفة في إسرائيل، وفي مقدمها قانون القومية، والتي تحدّ من حقوق المواطنين العرب في مجال السكن، ينبغي التمحور في اتجاهات تفكير نقدية حول إسقاطات الخطة ٩٢٢ في البلدات العربية.

ولتبيان الخطوات التشريعية المقصودة يمكن العودة مثلاً إلى التعديل رقم ٧ في قانون إدارة أراضي إسرائيل من العام ٢٠٠٩ الذي سرّع عملية خصخصة الأراضي العامة؛ والتعديل رقم ٨ في أمر الجمعيات التعاونية، الذي نص على أن لجنة القبول في بلدة جماهيرية تضم حتى ٤٠٠ عائلة تستطيع رفض قبول مرشح "غير ملائم لحياة المجتمع المحلي" وغير ملائم "للنسيج الاجتماعي . الثقافي في البلدة"؛ والتعديل رقم ١١٦ من العام ٢٠١٦، الذي نص على تشديد إجراءات التطبيق والعقوبات في مجال مخالفات البناء؛ والتعديل رقم ٣ في أمر الأراضي البريطاني من العام ٢٠١٠ الذي أقرّ تطبيع ملكية الدولة للأراضي التي صودرت، حتى لو لم يتم تحقيق الغرض من المصادرة خلال ٢٥ عاما.

تجسد الخطة ٩٢٢ تغييرا تاريخيا في سياسة الحكومات الإسرائيلية في مجال الأراضي، التخطيط والبناء في البلدات العربية. من اليوم فصاعداً، لم تعد هذه سياسة التجاهل المتواصل، مصادرة الأراضي والإهمال، وإنما سياسة تعترف بوجود الضائقة، لكن تؤطّرها من جديد وسط تدخل فعّال، بغية تغيير ثقافة السكن ونمط الحياة بين السكان العرب.

نلاحظ، خلال السنوات الأخيرة، خطاباً تخطيطياً وسياسياً متزايداً يعرّف ضائقة السكن في البلدات العربية باعتبارها مشكلة "كثرة الأراضي الخاصة"، وليس النقص في الأراضي العامة؛ مشكلة "البناء غير القانوني"، وليس نتاج نقص الخرائط الهيكلية وعدم الاعتراف؛ ومشكلة "الحيازة المحافِظة التقليدية للأرض"، لا الارتباط الأصلاني الجماعي والسياسي بالوطن. هذا الخطاب يضع الضائقة في إطار كونها مسألة "ثقافة سكن تعارض البناء إلى أعلى" (بناء متعدد الطوابق/ الطبقات)، وليس كمناطق ضائقة وفقر تشكلت نتيجة انعدام التطوير،

وهو (الخطاب) الذي يحرّك التغيير الاستراتيجي المتمثل في سياسة حكومية تسعى إلى تكثيف البناء متعدّد الطوابق على أراضٍ خاصة من خلال إجراء تخطيطيّ مركَّز وسريع، كما يتجسد الأمر في الخطة ٩٢٢.

خاض باحثو علم الاجتماع المديني كثيراً في الإسقاطات الاجتماعية المترتبة على الاحتكاك الدائم والمتواصل بين "غرباء"، والذي تخلقه سيرورات التكثيف في المدن، وهو ما يُعتبر ثمناً يدفعه الفرد لقاء الامتيازات والأفضليات التي توفرها المدينة مثل فرص العمل، الحيّز العام، التعليم، الثقافة ورغد العيش. إلا أن تكثيف هذه السياسة يحوّل البلدات العربية إلى مناطق فقر متجانسة، تفتقر إلى البنى التحتية المدينية العامة، الاجتماعية والاقتصادية المناسبة. وبذلك، ينشأ "حيّز هجين" مستضعَف عديم القدرة والموارد، بينما يدفع الفرد "ثمن" الكثافة، دون أن يستفيد من "الربح" الكامن في المدينة.

يضيف التقرير أن أحد المعيقات المركزية أمام حل ضائقة السكن في البلدات العربية هو "انعدام الرغبة في البناء لدى أصحاب الأراضي [...]. حتى اليوم، لا تُعتبر الأرض مورداً عقارياً، وإنما مُلكاً للأجيال القادمة يجب المحافظة عليه".

يدل هذا التشخيص على وجود نيّة لتحويل العلاقة بين المواطنين العرب والأرض التي بملكيّتهم إلى علاقة اقتصادية . عقارية، من خلال تجاهل الرابط الأصلاني الوطني المميَّز. فالعرب في إسرائيل، كما الشعوب الأصلانية الأخرى في العالم، ينظرون إلى الأرض برؤية جماعية تقوم على تعريف الهوية والمنظومة المجتمعية، مستقبل رفاهيتهم الاقتصادية وصياغة تطلعاتهم السياسية. من هنا، فإن دافع المواطنين العرب إلى حفظ، تطوير ونقل أراضيهم إلى الأجيال القادمة ليس دافعاً اقتصادياً فحسب، بل هو تاريخي . سياسي أيضا، انطلاقا من اعتبار الأرض تجسيداً لهويتهم الوطنية ولمكانتهم في المكان.

حيال الرؤية الحكومية الجديدة، من المهم الإشارة إلى ثلاثة من الإسقاطات المركزية المترتبة على تأطير مسألة الأراضي في البلدات العربية كمسألة "مورد عقاري" ومسألة إدارة أراضٍ خاصة: (أ) عدم تخصيص أراضٍ عامة للتطوير المستقبلي؛ (ب) تكريس التوزيع غير المتساوي للأراضي الخاصة المحدودة التي تبقت في البلدات العربية، والتي هي، في غالبيتها الساحقة، بملكية مجموعة قليلة من الأشخاص؛ (ت) تعميق الفجوات الاجتماعية، في موازاة اجتذاب الفئات الشبابية إلى خارج مراكز البلدات العربية.

هكذا، إذن، عقدت حكومة إسرائيل، بواسطة الخطة ٩٢٢، صفقة تبادلية مع السلطات المحلية العربية، تعرض عليها في إطارها ميزانيات ودفع خطط للسكن في مسارات سريعة، مقابل البناء متعدّد الطوابق على أراضٍ خاصة، سوية مع تقييد إمكانيات توسيع البلدات العربية ودفع مخططات هيكلية تؤدي، بالأساس، إلى تكريس الوضع القائم.

هذا التغيير يتم بواسطة إجراءات تخطيطية في مسارات سريعة، الأمر الذي يحدّ من إمكانية إشراك الجمهور وتأثيره الفاعل. وهذا إضافة إلى منع البناء الجديد دون تراخيص، مع تحميل السلطات المحلية مسؤولية تطبيق القانون، وبالأساس: تحكّم وزارة البناء والإسكان بإجراءات التخطيط، التسويق والتطوير في داخل البلدات العربية بواسطة اتفاقيات استراتيجية مُلزمة تعقدها مع السلطات المحلية.

والنتيجة الحيّزية التي تترتب على هذا التغيير المفهوميّ قد تتمثل في تعميق الضائقة السكنية في البلدات العربية. وإلى جانب ذلك، ثمة لهذا التغيير دلالة سياسية أساسية تنعكس في خصخصة الأراضي، تقليص المُطالبة الأصلانية بالحق عليها وتحويلها من وطن جماعي إلى ملكية فردية وعقارية يمكن المتاجرة بها، التعويض عنها، إعادة تقسيمها من جديد وإفراغها من أي مضمون أو بُعد سياسي وتاريخي.

مع تأطير قضية الأرض لدى الأصلانيين في النطاق العقاري وكمسألة إدارة أراضٍ خاصة، تتحول حقوق الملكية الأصلانية إلى حقوق مرتبطة بالسوق، يجري اعتمادها رأس مال اقتصادياً، من خلال تجاهل القوى التي أتاحت المصادرة والاستيلاء على الأرض، أصلاً. هذه السيرورة تخلق حالة من الاحتواء وعدم التسييس في النضال والمطالب الأصلانية، وتجعل المسألة السياسية المتعلقة بالمصادرة التاريخية مسألة إدارية تدور حول الترخيص، تسجيل الأراضي، تخمينها والتعويض عنها، وتُخفي العلاقة السياسية والاجتماعية المتوارية خلف خطاب "الدمج الاقتصادي".

يبدو أن هذه السيرورات الهامة ستشهد تصعيدا يضع تحديات أمام حيّز الحياة في البلدات العربية ويعيد تصميمها، كما يحمل تأثيرات على وضع المجتمع العربي من الناحيتين السياسية والاجتماعية. صحيح أن بعض رؤساء السلطات المحلية يحاولون لجم هذه السيرورات ووقفها، لكن مئات الأزواج الشابة والعائلات ستواصل، كما في هذه الأثناء، مغادرة البلدات العربية والانتقال إلى المدن المختلطة.

من أجل تحسين الأوضاع في البلدات العربية، ينبغي التحرك الفوري والعمل لإصلاح الغبن التاريخي المتواصل، بواسطة سلسلة من الإجراءات نذكر من بينها ما يلي: توسيع المسطحات وتخصيص مساحات متزايدة من أراضي الدولة؛ تطوير البنى التحتية اللازمة للتشغيل وللمنشآت العامة؛ الاعتراف بالبناء غير المرخّص؛ ترميم مراكز البلدات العربية والدمج الاجتماعي؛ زيادة فرص السكن بما يتلاءم مع طابع البلدة واحتياجاتها؛ إنشاء بلدات جديدة، وبالأساس: إشراك السكان في عملية اتخاذ القرارات التي تصوغ مستقبلهم وتحدده.

(*) طالب للقب الدكتوراة في تخطيط المدن والمناطق في معهد التخنيون– حيفا، وباحث في مجال العلاقات بين الدول والأقليات في العالم. هذا المقال نُشر أخيراً في "منبر فان لير"، وهي مجلّة إلكترونية تعنى بعلاقات اليهود والفلسطينيين في إسرائيل تصدر عن "معهد فان لير" في القدس.

المشهد الانتخابي: تحالفات الدقيقة التسعين!

برهوم جرايسي ـ مركز مدار للدراسات الإسرائيلية ـ ٢٠١٩/٣/١٩

تستقبل لجنة الانتخابات المركزية الإسرائيلية، يومي الأربعاء والخميس من هذا الأسبوع، قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية الـ ٢١، التي ستجري يوم ٩ نيسان المقبل. وعلى الرغم من أن قوائم كبرى قد حددت شكلها، إلا أن تطورات الدقيقة التسعين ما تزال واردة لتحالفات برلمانية، إما لغرض الهروب من خطر عدم اجتياز نسبة الحسم ٣٫٢٥%، أو من أجل ضمان حضور برلماني يؤخذ بحجمه في التركيبة المقبلة للكنيست.

ومشهد كهذا لا نذكره على مدى السنوات السابقة، وهذا انعكاس لحالة التخبط في الحلبة السياسية، وقلق أحزاب من خطر عدم اجتياز نسبة الحسم، أو من تردي وضعها في استطلاعات الرأي العام. وحتى إغلاق هذا العدد، فإن القائمة الوحيدة، التي معالمها واضحة، هي قائمة حزب الليكود، التي تشكلت في الانتخابات الداخلية التي جرت يوم الخامس من شباط، ولم تأت بجديد، فنجوم الحزب السياسيون ضمنوا مقاعدهم البرلمانية، لكن مع تغيير في المواقع، ما سينعكس على وظائفهم في الحكومة والكنيست.

في حين أن الحزب الثاني وفق تصنيف استطلاعات الرأي، وهو "مناعة لإسرائيل"، بزعامة قائد أركان الجيش الأسبق بيني غانتس، قد يبادر إلى توسيع قائمته بشخصيات أخرى، بعد أن ضم إليه الحزب الجديد، الذي أقامه سلفه في منصبه العسكري موشيه يعلون، وحلّ ثانيا معه، ويوم الأحد الأخير ضم إليه رئيس اتحاد النقابات العامة، "الهستدروت"، آفي نيسانكورن، ليكون رابع رئيس لاتحاد النقابات، يستغل منصبه ليقفز على ما هو منصب سياسي كبير.

ومثل نيسانكورن فعل حاييم رامون في العام ١٩٩٥، حينما عاد وزيرا للحكومة. وعمير بيرتس، الذي فضّل الكنيست على منصبه في العام ٢٠٠٥، في أعقاب قانون يلزمه بالاختيار بين عضوية الكنيست ورئاسة النقابات، والآن نيسانكورن، الذي كان سلفه عوفر عيني غادر منصبه إلى "القطب الآخر"، إلى عالم الاقتصاد، ليصبح بين ليلة وضحاها في قائمة الأثرياء الـ ٥٠٠ التي صدرت في العامين الماضيين.

كذلك فإن غانتس قد يعزز قائمته بأحزاب تواجه خطر عدم اجتياز نسبة الحسم، مثل حزب "الحركة" بزعامة تسيبي ليفني، التي من الصعب رؤيتها تضمن مقعدها البرلماني في حال خاضت الانتخابات بقائمة منفردة. ومثلها أيضا النائبة أورلي ليفي- أبكسيس، المنشقة عن حزب "يسرائيل بيتينو"، والتي شكلت حزب "جيشر" (جسر) على اسم حزب أقامه والدها، حينما انشق عن حزبه الليكود لبضعة سنوات. وقد كانت استطلاعات الرأي تمنحها ما بين ٥ إلى ٧ مقاعد، أما الآن، فإنها تصارع لاجتياز نسبة الحسم، التي تضمن ٤ مقاعد.

ومن الأحزاب التي تصارع هي أيضا نسبة الحسم، حزب "يسرائيل بيتينو" بزعامة أفيغدور ليبرمان، الضاغط الأكبر قبل سنوات لرفع نسبة الحسم، حينما كان يتمثل في الكنيست بـ ١١ و١٥ مقعدا. أما اليوم، فهو يتأرجح ما بين ٤ و٥ مقاعد؛ إذ أن الجمهور الذي كان يرتكز عليه، وهم المهاجرون الروس في العقود الثلاثة الأخيرة،

خرج كما يبدو من خانته، خاصة وأن ليبرمان لم يقدم شيئا لهذا الجمهور، على صعيد سلسلة من القوانين التي تحد من الإكراه الديني، وغيرها من الأمور.

كذلك، فإن قطاع المستوطنين، واليمين الاستيطاني الأشد تطرفا، ما زال يواجه احتمال حرق عشرات آلاف الأصوات. وقد بدأت هذه الحالة، حينما قرر زعيم تحالف "البيت اليهودي" نفتالي بينيت، وشريكته وزيرة العدل أييليت شاكيد، الانشقاق عن هذا التحالف، الواقع تحت سيطرة التيار الديني الصهيوني، وشكلا قائمة "اليمين الجديد".

وفي نهاية الأسبوع الماضي، تم الإعلان عن تحالف بين حزب "هئيحود هلئيومي" (الاتحاد القومي)، الشريك في تحالف "البيت اليهودي"، وبين حزب المفدال الديني، الذي هو صاحب تسمية "البيت اليهودي"، ليشكلا هذا التحالف من جديد، وتحت الاسم ذاته: "البيت اليهودي". لكن هذا التحالف لم ينه حالة الانشقاق في معسكر المستوطنين، إذ إن القائمة التي خاضت الانتخابات في العام ٢٠١٥، وحرقت ١٢٥ ألف صوت، وكانت بعيدة عن نسبة الحسم بأقل من ١٢ ألف صوت، ما زالت عازمة على خوض الانتخابات. ويجري الحديث هنا عن تحالف بين الحزب المنبثق عن حركة "كاخ" الإرهابية، وحركة إيلي يشاي، المنشق عن حزب شاس. وكانت التقديرات تشير إلى احتمال ضم هذا التحالف إلى قائمة "البيت اليهودي".

لكن حتى كتابة هذه السطور فإن تحالفا كهذا لم يتم، ويمكن الاعتقاد أنه في حال لم يتم حتى الدقيقة التسعين، فإن هذا يعود إلى رفض تحالف "البيت اليهودي" ضم الحزب المنبثق عن حركة "كاخ" الإرهابية، كي لا يكون هذا عائقا أمام انضمام كتلة "البيت اليهودي" للحكومة المقبلة، كما جرى في العام ٢٠٠٩؛ إذ أن التحالف في حينه كان بين "هئيحود هليئومي" وحركة "كاخ"، ما أبقى التحالف خارج الحكومة، طيلة الولاية البرلمانية التي استمرت أربع سنوات.

وفي الجهة الأخرى، إن صح التعبير، فإن حزب العمل، الذي انفرد بالحكم في العقود الثلاثة الأولى لإسرائيل، تتنبأ له استطلاعات الرأي أن لا يقترب من حاجز المقاعد الـ ١٠، وتتنبأ له حصوله على ما بين ٧ إلى ٨ مقاعد. في حين أن انتخابات الحزب الداخلية أظهرت أنه باستثناء شخص النائب عمير بيرتس، فإن جميع المرشحين في المقاعد الأمامية، المضمونة في الكنيست، أو لها احتمال الدخول، هم من الأسماء الجديدة، التي انتسبت للحزب لغرض الترشح للكنيست، وليست ممن نمت في صفوف الحزب. ومن أبرز الأسماء التي لن تعود إلى الكنيست، في حال لم يتم أي تعديل على القائمة، النائب إيتان كابل، من آخر وجوه حزب العمل، الذي مرّ على عضويته في الكنيست ٢٣ عاما.

والحال يسوء أيضا في حزب ميرتس، الذي تتنبأ له استطلاعات الرأي ٥ مقاعد، ما يعني أبعد بمقعد واحد عن نسبة الحسم. إلا أن الانتخابات الداخلية في الحزب أفرزت نتائج قد تضع الحزب أمام مأزق نسبة الحسم. فقد تم إعادة انتخاب رئيسة الحزب تمار زاندبرغ، والنائب القديم إيلان غيلئون، والنائبة ميخال روزين، في حين أن المقعد الرابع كان من نصيب النائب العربي الحالي عيساوي فريج. أما المقعد الخامس، فكان من نصيب مرشح عربي آخر، هو علي صلالحة، ابن الطائفة العربية الدرزية، من قرية بيت جن، إلا أن ميرتس لا تحصل من

العرب إلا على بضعة آلاف قليلة من الأصوات، وجاء هذا الترشح على حساب الشخصية القوية في الحزب موسي راز، صاحب المواقف السياسية الأكثر وضوحا من غيره، في كل الكتلة البرلمانية، وهو في حالة صدام مع رئيسة الحزب زاندبرغ، التي يرى بها راز أنها تشد ميرتس إلى خانة هي أقرب إلى الوسط. كما أن الحزب لم ينجح في انتخاب مرشحة من المهاجرين الأثيوبيين، إذ حلت سادسة، وهذا قد لا يكون مكانا مضمونا لحزب ميرتس.

أما عن القائمة المشتركة، فإنه حتى إغلاق هذا العدد كانت الاتصالات في ذروتها، بعد اجتماع ضم المركّبات الأربعة يوم الأحد. وما تزال الاحتمالات واردة لخوض الانتخابات ضمن قائمة واحدة، أو بأكثر.

منافسة الجنرالات

يمكن القول إن منافسة رئيس هيئة الأركان بيني غانتس على رأس الحزب الذي شكّله، "مناعة لإسرائيل"، ومعه ثانيا رئيس هيئة الأركان الأسبق موشيه يعلون، وقد تكون هناك شخصيات عسكرية أخرى، أفرزت تنافسا غير معلن على الجنرالات.

وقد انعكست هذه المنافسة في تركيبة قائمة الليكود، إذ أفرزت الانتخابات الداخلية في الليكود أن حل في المكان السابع، المنتسب حديثا للحزب، الجنرال احتياط يوآف غالانت، الذي كان مرشحا لتولي رئاسة الأركان قبل سنوات قليلة.

وقد دخل غالانت إلى الكنيست في العام ٢٠١٥، ضمن قائمة حزب "كولانو"، وتولى وزارة البناء والإسكان. إلا أن غالانت انفصل عن حزب "كولانو" وانضم إلى الليكود، وسط توقعات أولية بأن لا يحصل على مكان متقدم. كذلك فإن هذا الأمر انعكس على نتيجة رئيس جهاز الأمن العام الأسبق، آفي ديختر، الذي حلّ في قائمة الليكود في المكان الـ ١١، بعد أن حلّ في انتخابات ٢٠١٥ في المكان الـ ٢٤.

وأجواء هذه المنافسة انعكست على أداء رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الذي يتولى منصب وزير الدفاع، ويسعى في الأسابيع الأخيرة، إلى إضفاء طابع عسكري على شخصيته، رغم أنه كان جنديا عاديا، ضمن وحدة النخبة العسكرية "دورية رئاسة الأركان".

وقد سعى نتنياهو إلى إظهار مشاهد للجيش في حملته الدعائية، ما دعا المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، إلى إصدار أمر يمنع إظهار جنود في الدعاية الانتخابية، تبعه قرار صادر عن رئيس لجنة الانتخابات المركزية الإسرائيلية، القاضي حنان ميلتسر، يحظر على حزب الليكود نشر صور لجنود الاحتلال ضمن الدعاية الانتخابية للحزب ورئيسه بنيامين نتنياهو. ولم يترك نتنياهو هذه القضية جانبا، بل نشر شريط فيديو يتباهى فيه بقوة جيش الاحتلال، وقال فيه إنه يظهر في الشريط وحده "لأن هناك من قرر حظر نشر صور جنود، وأنا لا أفهم طبيعة هذا الحظر"، وقد قال هذا بلهجة استخفاف.

كذلك بادر نتنياهو في نهايات شهر كانون الثاني، وأيضا في الأسبوع الماضي، للمجاهرة بأن جيشه شن عدوانا على سورية، خلافا لموقف الجيش الذي يفضل الاستمرار في سياسة الضبابية، فيما يتعلق بالهجمات على سورية.

وإرادة الجيش ظهرت في مقال للمحلل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هرئيل، الذي قال إن الجيش "بذل جهدا في الأيام الأخيرة من أجل إعادة فرض ستار الضبابية على السياسة الهجومية الإسرائيلية في سورية". ويقول هرئيل إن ضباطا كبار في جيش الاحتلال رفضوا الإجابة على أسئلة حول الهجوم الأخير على سورية، على الرغم من تصريحات نتنياهو.

وفي الملخص، يمكن القول إن إسرائيل تتجه إلى حملة انتخابات، تنتظرها محطات عديدة من الأمور التي قد تنعكس على توجهات الناخبين، مثل قرار مرتقب للمستشار القانوني للحكومة بشأن ملفات نتنياهو. وقد تصدر قرارات أخرى تتعلق بالوزير حاييم كاتس وبالنائب دافيد بيطان من حزب الليكود بقضايا فساد، وقرار آخر متعلق بوزير الداخلية آرييه درعي، الزعيم السياسي لحزب شاس.

وإلى جانب كل هذا هناك الجانب العسكري، فقد تقع تطورات إما في مواجهة قطاع غزة، أو أمام سورية ولبنان، تقود إلى تصعيد عسكري سيؤثر حتماً على الأجواء الانتخابية.

تحركات بومبيو في المنطقة

عامر سبايلة ـ رأي اليوم ـ ٢٠١٩/٣/٢١

مع اقتراب موعد الانتخابات الاسرائيلية يزداد حجم الحراك الامريكي المرتبط بالترتيبات المفترضة لملف التسوية الاقليمية فبعد شهور عديدة من التسريبات بدأت بوادر التحرك الامريكي على الارض بالظهور بصورة أكبر، وآخرها زيارة وزير الخارجية الامريكي بومبيو الى المنطقة.

على صعيد موازي يشهد مثلث التسوية الاساسي في المنطقة (الاردن، الضفة الغربية، اسرائيل) حراكاً داخلياً يسعى من خلاله كل طرف لتثبيت الاوضاع الداخلية ومعالجة اخطاء يمكن ان تُشكل تهديداً للاستقرار مستقبلاً.

الضفة الغربية شهدت حراكاً سياسياً فاعلاً نتج عنه تشكيل حكومة فلسطينية جديدة تتخلى فيها السلطة عن فكرة حكومات التكنوقراط ويظهر في جوهرها حجم التأثير الذي باتت تتمتع به اطراف مؤثرة في التركيبة الفلسطينية الجديدة في مشهد يحاكي عملية الاستعداد للتعاطي مع مرحلة ما بعد ابومازن.

الاردن المرتبط عضوياً في ملف التسوية يشهد هو الاخر تحركات لافتة، حيث اضطر الملك الاردني للعودة سريعاً الى واشنطن في زيارة قصيرة عنوانها الابرز لقاء اركان مطبخ التسوية الامريكية.

تتزامن هذه الزيارة مع الحديث المتكرر لكثير من الاطراف الداخلية والخارجية عن حجم المشاكل التي تتجاوز البعد الاقتصادي في الداخل الاردني.

مخاوف كبيرة بدأت تُعبر عنها أيضاً عواصم حليفة لعمان، حيث يدور الحديث عن اشارات مقلقة لابد من التعامل معها سريعاً قبل وصولها الى مرحلة لا يمكن التعاطي معها.

تتفق أغلبية الاراء بضرورة احداث تغيير أُفقي "Horizontal Change" شامل في مؤسسات الدولة الاردنية وباسلوب أقرب الى الثورة المدوية بعد الفشل في انجاز ما يسمى الثورة البيضاء وترسخ القناعات بضرورة احداث تغيير في شكل واسلوب ادارة الدولة الاردنية بعد تعثر الوصول الى انجازات حقيقية في السنوات.

من هنا لابد من حضور العنصر الغائب تماماً في حقبة الادارة الحالية وهو "تسونامي التغيير" الذي يشعر الناس بحقيقة حصول التغيير.

التغيير المطلوب يحتاج الى انهاء حالة تفريخ مراكز القوى والعودة الى مؤسسية الدولة المنفتحة على المحاسبة والمراقبة، واعادة ضبط بوصلة العمل الحكومي والتشريعي.

ضمن المشهد الاقليمي، يرى بعض حلفاء الاردن التقليديين ان السياسة الاردنية تضع عمان في زاوية ضيقة قد يصعب الخروج منها مستقبلاً.

وتكمن النصيحة بضرورة تبني رؤية سياسية أكثر واقعية وتجنب السقوط في فخ الشعبوية.

من هنا تظهر ملفات متعددة لابد من التعاطي وفقاً لقواعد البراغماتية الاستراتيجية وأهمها ملف القدس.

من جهة أخرى، يشير البعض الى تعامل غير مبرر في موضوع منع الاردنيين من التبادل التجاري مع سوريا، حيث تشير بعض المصادر الى عدم ممارسة اي ضغوط غير مألوفة وأن ما جرى لم يتجاوز الاشارة الى اجراءات روتينية تعود بداياتها للعام ٢٠٠٦.

كذلك تحمل مسألة الفتور غير المألوف في التعاطي مع حليف تاريخي للاردن كالسعودية تساؤلات كبيرة بالنسبة للكثيرين الذين يرون فيها مغامرة اردنية غير محسوبة النتائج.

في انتظارالانتخابات الاسرائيلية القادمة تدخل المنطقة في مرحلة الاستعداد لما هو قادم، الامر الذي يُقدم فرصة لكثير من الدول للعمل على انجازاصلاحات أساسية تساعدها على تعزيز الاستقرار الداخلي وفي نفس الوقت القيام بمراجعات ضرورية للسياسات الاقليمية بهدف البحث عن المكاسب وفي الحد الادنى تقليل المخاسر ضمن مفهوم "الواقعية السياسية".